الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

# ٢٠١٧ الموجز القطري لعام

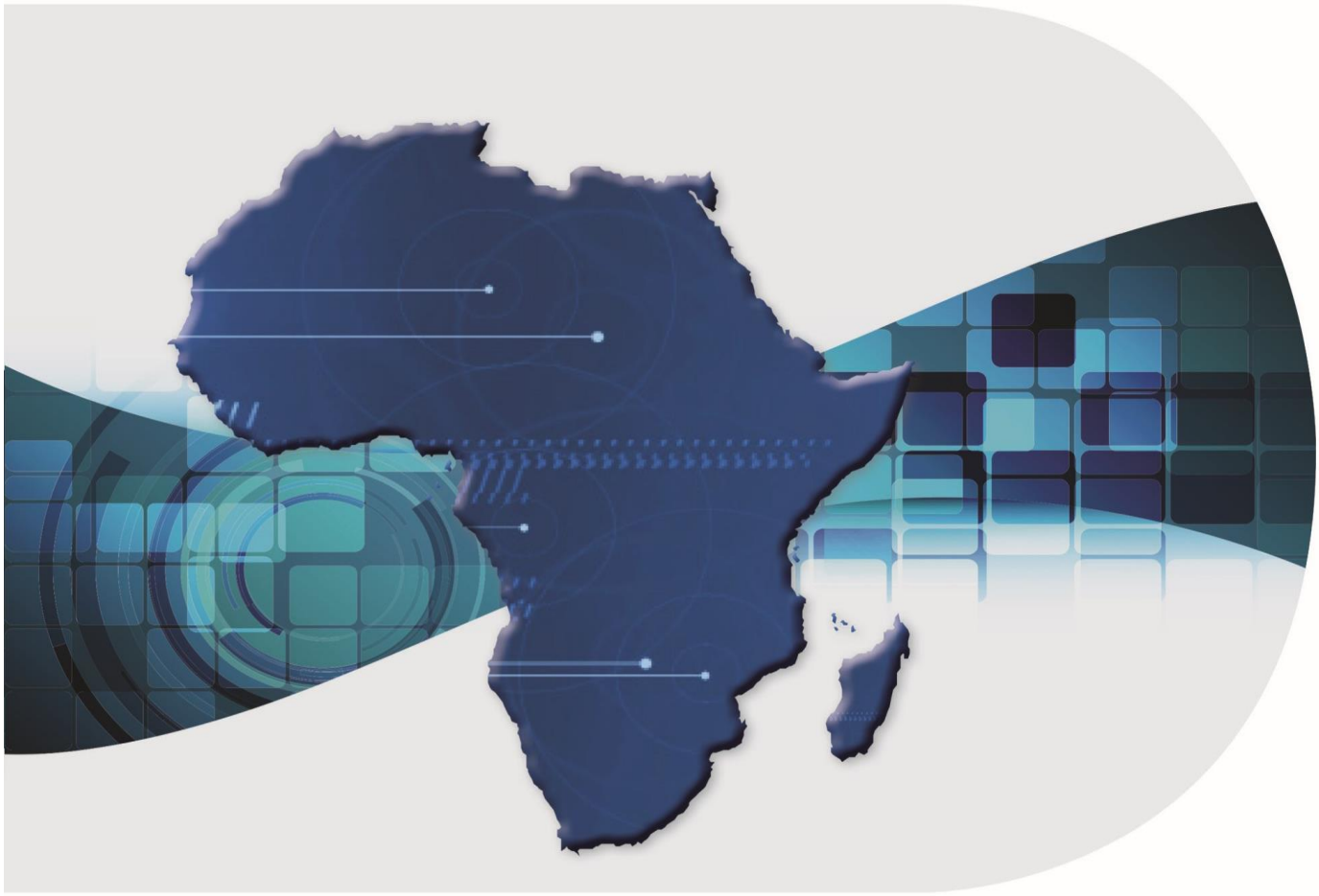

# ليبيا

19-00682

## المحتويات

الصفحة


**١ – لمحة عامة ..... ١**

**٢ – السياق الوطني ودون الإقليمي ..... ١٢**

**٣ – الأداء الاقتصادي ..... ١٧**

٣-١ النمو الاقتصادي ..... ١٧

٣-٢ المالية العامة ..... ١٩

٣-٣ السياسة النقدية ..... ٢١

٣-٤ ميزان المدفوعات ..... ٢٣

**٤- التنمية الاجتماعية ..... ٢٥**

٤-١ آفاق التنمية البشرية والديموغرافية ..... ٢٥

٤-٢ الفقر والعمالة ..... ٢٦

٤-٣ الصحة ..... ٢٧

٤-٤ التعليم ..... ٢٨

٤-٥ المساواة بين الجنسين ..... ٣٠

**٥ – التحليل المواضيعي: الحالة السياسية والأمنية والهجرة ..... ٣١**

٥-١ الحالة السياسية ..... ٣١

٥-٢ المسائل الأمنية ..... ٣٣

٥-٣ الهجرة ..... ٣٤

٥-٤ ملاحظات ختامية ..... ٣٥

**المراجع ..... ٣٧**

# شكر وتقدير

الموجزات القطرية سلسلة تصدرها سنويا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والهدف من هذه السلسلة هو نشر تحليلات وتوصيات سياساتية على المستويين القطري والإقليمي من أجل تحقيق التحول الاقتصادي، مع التركيز على تعزيز النمو المستدام والتنمية الاجتماعية، وتعزيز التكامل الإقليمي، وتيسير التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية. وتأتي هذه السلسلة كثمرة للتعاون الوثيق بين المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا مع المركز الأفريقي للإحصاءات. وقدمت شُعب اللجنة الاقتصادية مساهمات محددة، وخاصة شُعبة سياسات الاقتصاد الكلي، وشُعبة التكامل الإقليمي والتجارة، وشُعبة سياسات التنمية الاجتماعية.

وقد جُمع الموجز القطري لليبيا بتوجيه عام من السيدة ليليا هاشم النعاس، مديرة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. وقد أعدت هذه الوثيقة ونسقتها السيدة كنزة العقاد، زميلة أبحاث، تحت الإشراف والتوجيه الفني للسيد عمر عبد الرحمن، موظف الشؤون الاقتصادية. وقدم مساهمات فنية كل من السيد إيزيدور كاوي، خبير إحصائي، والسيد زهير بنحموش، موظف شؤون اقتصادية، والسيد محمد مصدق، مساعد بحوث أقدم. وقدّم فريق المراجعة الداخلية الذي شكله قسم الجودة التشغيلية التابع للجنة مساهمات وتعليقات قيّمة. ونود أيضاً أن نتوجه بجزيل الشكر للدكتور حسن يوسف على ما قدمه من نقد مبني على الخبرة وعلى مراجعته لهذا الموجز القطري وللبيانات المفتوحة التي أتاحها لتحليل البيانات.

ولا بد من تنويه خاص إلى قسم المنشورات في اللجنة الاقتصادية على تحرير هذا الموجز القطري لعام ٢٠١٧ وترجمته وتصميمه البياني وطباعته.

## ملاحظة للقارئ

جُمع الموجز القطري لليبيا على أساس استعراض مكتبي. وعلى هذا النحو، جرى تجميع البيانات من خلال البحوث الواسعة النطاق التي استعانت بعدة مصادر، بما في ذلك المؤسسات الوطنية والدولية. فبالنسبة للمصادر الوطنية، كان مصرف ليبيا المركزي بمثابة المصدر الرئيسي للبيانات المرجعية فيما يخص السياسة النقدية، والناتج المحلي الإجمالي وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية. أما فيما يخص المؤسسات الدولية، فقد جُمعت البيانات من وكالات الأمم المتحدة في المقام الأول. كما جرت الاستعانة بالبيانات التي جمعها مصرف التنمية الأفريقي.

وقد مثلت البيانات التي جُمعت تحديا لأنها كانت بيانات غير محدثة وكانت تفتقر إلى المعلومات المفصلة في كثير من الأحيان. وكانت هناك ثلاثة مجالات فيها مشاكل رئيسية. أولا، كان هناك افتقار للبيانات المصنفة فيما يتعلق بكل من الواردات والصادرات. قبل عام ٢٠١١، كانت بعض البيانات متاحة (ولكن بدون أرقام تفصيلية). ومع اندلاع النزاع، صار التناقض واضحاً في البيانات. ثانيا، كان من الصعوبة بمكان تجميع البيانات المتعلقة بالعمالة؛ وعلى الرغم من أن مصلحة الإحصاء والتعداد في ليبيا تقدم بعض الإحصاءات الخاصة بالعمالة، إلا أن تلك البيانات قديمة جدا، ولا يمكن الاستعانة بها في الموجز القطري لعام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لإحصاءات التجارة، فإن المعلومات المتاحة المفصلة عن العمالة قليلة، بما في ذلك ما يتعلق بمعدلات العمالة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية. وكان من التحديات الرئيسية خصوصاً جمع البيانات عن السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات المتعلقة بالقيمة المضافة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) لكل قطاع كانت قديمة. ولحل هذه المشاكل، جرت الاستعانة بتقارير أخرى بهدف معالجة الثغرات في البيانات. وترد هذه التقارير في قائمة المراجع.

ويركز هذا الموجز القطري لليبيا على عدد من العوامل ذات الصلة بالحالة السياسية والأمنية الراهنة، والكيفية التي أثرت بها تلك العوامل على الاقتصاد الليبي. وعلى هذا النحو، فإن الموجز القطري يركز في المقام الأول على الصدمات الاقتصادية وتداعياتها من التركيز على التحول الهيكلي للبلد. والواقع أن ليبيا ما زالت تعاني من تداعيات الانقسامات السياسية، التي تفاقمت بسبب النزاع من أجل السيطرة على موارد البلاد النفطية. وبما أن الاقتصاد الليبي يعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات النفط، فقد كان لذلك النزاع تأثير مباشر وكبير على الموارد المالية للبلد. ومن الصعب جدا في الوقت الحاضر معالجة مسألة التحول الهيكلي، بالنظر للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها البلد حالياً. ومع ذلك، فإنه إذا ما تمكن البلد من التغلب على التحديات الراهنة، فإن معالجة مسألة التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي يمكن أن تعزز الاقتصاد الليبي بشكل كبير.

# لمحة موجزة عن ليبيا

| معلومات عامة | | الترتيب | |
|---|---|---|---|
| المنطقة دون الإقليمية | شمال أفريقيا | مؤشر التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ١٠٢ | /١٨٨ (٢٠١٦) |
| اللغة الرسمية | العربية | دليل الفوارق بين الجنسين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) | ٣٨ /١٥٩ (٢٠١٥) |
| العملة | الدينار الليبي | دليل مو إبراهيم للحوكمة في أفريقيا (مؤسسة مو إبراهيم) | ٥١ /٥٤ (٢٠١٦) |
| العاصمة | طرابلس | مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (البنك الدولي) | ١٨٨ /١٩٠ (٢٠١٧) |
| العضوية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية | اتحاد المغرب العربي، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، تجمع دول الساحل والصحراء، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | مؤشر مدركات الفساد (الشفافية الدولية) | ١٧٠ /١٧٦ (٢٠١٦) |

## النمو الاقتصادي

أعاقت المشاكل السياسية والأمنية القائمة حالياً آفاق الاقتصاد الليبي. فقد كانت توقعات النمو الاقتصادي في حدود ٤,٩ في عام ٢٠١٧ مقابل ٨,١ في المائة في عام ٢٠١٦ و١٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٥.[١] وتشير هذه المعدلات السلبية في النمو إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بسبب العوامل المتعلقة بالعرض والطلب. ففي جانب العرض، حيث الاقتصاد يكاد يعتمد اعتمادا كليا على الإيرادات النفطية، انخفض إنتاج النفط بفعل الاختلال الذي عانت منه حقول النفط بسبب النزاع والتقلبات التي شهدتها الأسعار. وفي جانب الطلب، تأثر النمو تأثراً سلبيا بانخفاض الاستهلاك بسبب الانخفاض الكبير في الإعانات المالية فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم ارتفاعاً كبيراً.

## المالية العامة

تأثرت المالية العامة في ليبيا كثيرا بالانخفاض في الإيرادات النفطية، والزيادة في الإنفاق الحكومي على الأجور والإعانات الكبيرة. فانخفضت الإيرادات الإجمالية من ١٦٨٤٣٤ مليون دينار ليبي إلى ٨٥٩٥٢ ديناراً في عام ٢٠١٦ وهو تقلص بنسبة ٤٨,٩٧ في المائة. وانخفض مجموع الإيرادات، الذي تدفعه الصادرات النفطية أساساً، بشكل كبير، وعلى سبيل المقارنة، كانت الإيرادات تصل إلى ٧٠١٣١٤ مليون دينار في عام ٢٠١٢ فوصلت إلى ٥٤٧٦٣٦ ديناراً في عام ٢٠١٣.[٢]

---

[١] African Development Bank, African Economic Outlook 2017, Libya Country Note. متوفر على الموقع: -//read.oecd ilibrary. -En#page1 org/development/african-economic-outlook-2017 /libya aeo-2017-40

[٢] مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (الربع الثاني من عام ٢٠١٧). متوفر باللغة العربية فقط على الموقع https://cbl.gov.ly/en/economic-bulletin)

**السياسة النقدية**

تسارع معدل التضخم ليصل إلى ٩,٨ في عام ٢٠١٥ مقابل ٢,٤ في عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة الكبيرة في أسعار النفط فضلا عن النقص في الأغذية الناجم عن الافتقار إلى المال اللازم لتمويل الواردات (لاسيما الغذائية المدعومة). ويعود ارتفاع أسعار الواردات إلى الأعطال المتكررة التي تتعرض لها الهياكل الأساسية المحلية للنقل فضلا عن التحديات الأمنية. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧، وصل التضخم رقما قياسيا هو ٣١,٣ في المائة.[٣]

**الحساب الجاري**

كان الفائض الكبير المسجل في الحساب الجاري لعام ٢٠١٢ (٣٠ ٠٣٤ مليون دينار) قد تناقص بمعدل النصف في عام ٢٠١٣، قبل أن يتحول إلى عجز كبير للسنة الثالثة على التوالي، حيث وصل إلى ٦٥٤٩٢ مليون دينار في عام ٢٠١٦.[٤] وقد أدى استمرار العجز إلى استنفاد سريع لاحتياطات البلاد من العملات الأجنبية، التي تراجعت بنسبة ٦٠ في المائة من ١٠٧٦ بليون دولار في عام ٢٠١٣ إلى حوالي ٤٣ بليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٦.[٥]

**حساب رأس المال والحساب المالي:**

على الرغم من تسجيل حساب رأس المال والحساب المالي لرصيد سلبي في عام ٢٠١٦ (١٣٠٠٣ مليون دينار)، فقد طرأ عليه تحسن ملحوظ بنسبة ٨٧ في المائة في عام ٢٠١٢ حيث وصل إلى ٩،٩٣٧ مليون دينار.[٦] غير أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي لا تزال قليلة. ومن العوامل التي أدت إلى الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر عدم الاستقرار السياسي، وعدم يقين السياسات الاقتصادية، والمخاوف بشأن الحالة الأمنية. ولهذه الأسباب وغيرها، صُنفت ليبيا في المرتبة ١٨٨ لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التابع للبنك الدولي وحصلت على درجات متدنية جداً في عام ٢٠١٦ (٣١,٧٧) وفي عام ٢٠١٧(٣٣,١٩).[٧]

---

[٣] مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (الربع الثاني من عام ٢٠١٧).

[٤] مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (الربع الثاني من عام ٢٠١٧).

[٥] African Development Bank, African Economic Outlook 2017, Libya Country Note.

[٦] مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (الربع الثاني من عام ٢٠١٧).

[٧] World Bank, Doing business 2017: equal opportunity for all. متوفر على الموقع التالي:/documents.worldbank. -Equal-/opportunity-for-all org/curated/en/172361477516970361/Doing-business-2017

## النمو السكاني

قدر اجمالي عدد السكان في عام ٢٠١٨ بنحو ٦,٤٧ مليون نسمة مقابل ٤,٩٥ مليون نسمة في عام ١٩٩٥، و٥,٣٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، و٦,١٧ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، و٦,٢٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٥.[٨] ويطبع هذا النمط من النمو السكاني إلى ارتفاع لكنه مصحوب بانخفاض في معدلات الخصوبة. فقد قُدر معدل الخصوبة الإجمالي بـ ٥,٧ طفل لكل امرأة في عام ١٩٩٠ لينخفض إلى ٤,٢ طفل في ١٩٩٥ ثم إلى ٣,٢ طفل في عام ٢٠٠٠. ويقدر المعدل حاليا بـ ٢,٤ طفل ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٢,٢ في عام ٢٠٢٠. ويغلب على سكان ليبيا الطابع الحضري أساسا حيث يعيش ٥,١٨ مليون نسمة في المناطق الحضرية ويعيش ١,٢٩ مليون نسمة في المناطق الريفية.[٩]

## الفقر

أحدث بيانات الدراسات الاستقصائية المتاحة للجمهور تستخدم لحساب مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لتقرير التنمية البشرية عن ليبيا تعود إلى عام ٢٠٠٧.[١٠] ويعاني ١,٤ في المائة من سكان ليبيا (٠٠٠ ٨٢ نسمة) من الفقر المتعدد الأبعاد، بينما يعيش حوالي ٦,٣ في المائة منهم بالقرب من الفقر المتعدد الأبعاد (٠٠٠ ٣٧٨ نسمة).[١١]

## العمالة

يعتمد الاقتصاد الليبي أساسا على قطاع المواد الهيدروكربونية، وهو ذو كثافة رأسمالية، وبالتالي فقدرته محدودة للغاية في إيجاد فرص العمالة. ونتيجة للنزاع المتواصل وما شهده قطاع النفط من أعطال متكررة، فقد ارتفعت معدلات البطالة الإجمالية لتصل إلى ١٣,٥ في عام ٢٠١٠ ثم ١٩ في المائة في عام ٢٠١٢.[١٢] ووفقا لأحدث الأرقام المتاحة (٢٠١٢)، فإن البطالة بين الشباب

---

[٨] United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), World Population Prospects: The 2017 Revision. متاح في الرابط الشبكي التالي: https://esa.un.org/unpd/wpp/publications/Files/WPP2017_KeyFindings.pdf

[٩] United Nations, DESA, World Urbanization Prospects: The 2018 Revision. متاح في الرابط الشبكي التالي: Available at https://population.un. -KeyFacts.pdf org/wup/Publications/Files/WUP2018

[١٠] عَرَضَ تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، الذي يحدد أشكالا متعددة ومتداخلة من الحرمان تعاني منها الأسر المعيشية في الأبعاد الثلاثة، هي التعليم والصحة ومستويات المعيشة. ويستند بُعدا التعليم والصحة إلى مؤشرين، في حين يستند مستوى المعيشة إلى ست مؤشرات. وتؤخذ جميع المؤشرات اللازمة لبناء الدليل لبلد ما من نفس استقصاءات الأسر المعيشية. وتستخدم درجة الحرمان البالغة 33.3 في المائة (ثلث المؤشرات المرجحة) للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء.

[١١] United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Indices and Indicators: Briefing note for countries on the 2018 Statistical Update: Libya. متاح في الرابط الشبكي التالي //hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr theme/country-notes/LBY.pdf

[١٢] شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة متاح في الرابط الشبكي التالي: http://data.un.org/Data.aspx?q rate&d SDGs&f series:SL TLF UEM

تشكل ٤٨,٧ في المائة، وتشكل بطالة النساء ٢٠,٩ في المائة.[١٣] وبسبب المشاكل الأمنية وتركز الاقتصاد في قطاع النفط، يُتَوَقَّع أن تكون البطالة قد زادت منذ عام ٢٠١٢، ولاسيما بالنظر إلى اشتداد حدة النزاع في عام ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، ونظراً لأن القطاعات من غير المواد الهيدروكربونية ليست متطورة بما يكفي لاستيعاب الجزء الأكبر من القوة العاملة، فإن نسبة كبيرة من تلك القوة العاملة قد تجد نفسها في صفوف العاطلين عن العمل أو العاملين في النشاط الاقتصادي غير الرسمي.

**الصحة**

تدهور قطاع الصحة في ليبيا تدريجيا منذ عام ٢٠١١. وصار النقص في مرافق الرعاية الصحية الأولية، فضلا عن النقص في الممرضات والأطباء المؤهلين من المشاكل الخطيرة القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدى النزاع القائم إلى تدمير الكثير من الهياكل الأساسية الصحية الموجودة في البلاد، مما زاد من عرقلة توفير خدمات الرعاية الصحية. ونتيجة لهذه العوامل، فقد سجلت زيادة طفيفة في معدل الوفيات الخام من ٤,٧ وفاة لكل ألف شخص خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ إلى ٥,٢ وفاة في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.[١٤] وتدهور العمر المتوقع عند الولادة من ٧١,٨٢ سنة في الفترة الأولى إلى ٧١,٤٧ سنة خلال الفترة الثانية.[١٥]

**التعليم**

يُقدَّر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في ليبيا (للبالغين الذين تصل أعمارهم إلى ١٥ عاماً فما فوق) بـ٩١ في المائة.[١٦] ويقدر معدل الالتحاق الإجمالي بحوالي ١١٤,٤ في المائة بالتعليم الابتدائي، و١٠٤,٣ في المائة بالتعليم الثانوي و٦٠,٩ في المائة بالتعليم العالي (كنسبة مئوية من السكان الذين هم في سن المدرسة). ونتيجة للمشاكل الأمنية، فقد تعطل نظام التعليم بشكل كبير، حيث ضاعت السنوات الدراسية في بعض المدن، ودُمرت المدارس وشُرد السكان.

---

[١٣] شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة

[١٤] United Nations, DESA, World Urbanization Prospects: The 2017 Revision.

[١٥] United Nations, DESA, World Urbanization Prospects: The 2018 Revision.

[١٦] UNDP, Human Development Reports: Libya. متاح في الرابط الشبكي التالي: http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/LBY

**القضايا الجنسانية**

لا يزال وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية محدوداً في ليبيا. حيث لا تتعدى مشاركة النساء في القوى العاملة ٣٠ في المائة، مقارنة بـ ٧٦,٤ في المائة بالنسبة للرجال. واستنادا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥، فإن النساء لا تشغلن سوى ١٦ في المائة من مقاعد البرلمان الليبي.

## ١ — لمحة عامة

في أعقاب اندلاع الربيع العربي، دخلت ليبيا مرحلة تاريخية جديدة انطبعت بفترات من عدم الاستقرار ومحاولات لإيجاد حل للنزاع. ونُظمت أول انتخابات وطنية في فترة ما بعد الثورة في ليبيا في تموز/يوليه ٢٠١٢ حيث انتقلت السلطة رسمياً من المجلس الانتقالي الوطني إلى المؤتمر الوطني العام. وجرت المصادقة على رئيس الوزراء الجديد ومجلس وزرائه بحلول أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ومع ذلك، فإن عدم استقرار مؤسسات الحكم في البلاد قد أعاق عملية الانتقال السياسي وكذلك الجهود الرامية إلى تعزيز الوحدة الوطنية في بلد قد خرج لتوه من عهد طويل من القمع السياسي. وبلغت التوترات للسيطرة على موارد النفط في البلاد ذروتها في آذار/مارس ٢٠١٤ عقب إقالة البرلمان لرئيس الوزراء الليبي بسبب فشل حكومته في معالجة الأزمة.

وفي منتصف ٢٠١٤، غرقت البلاد في مرحلة غير مسبوقة من الاضطرابات السياسية، وانعدام الأمن. وأدى عدم الاستقرار السياسي الكبير في ليبيا إلى ظهور حكومتين: إحداهما في طرابلس، بغرب البلاد، تحظى بتأييد المؤتمر الوطني العام، وأخرى في طبرق، بشرق البلاد، يؤيدها مجلس النواب. وفي ظل ضغوط متضافرة من المجتمع الدولي وتحت رعاية الأمم المتحدة، جرى التوقيع على اتفاق لتقاسم السلطة في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بين الحكومتين المتنافستين. وينص الاتفاق السياسي الليبي على تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة لمدة عام واحد لإنهاء الأزمة السياسية، يمكن تجديد ولايتها لعام أضافي فقط. ولذلك فإن الاتفاق السياسي الليبي جرى تجديده حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومع ذلك، فإن ممثلي مجلس النواب لم يوافقوا على أي من مجالس الوزراء المقترحة.

وحتى حلول عام ٢٠١٧، لا يوجد أي دليل على أن حكومة الوفاق الوطني ستجري الموافقة عليها. غير أن الأمم المتحدة تؤكد أن الاتفاق السياسي الليبي لا يزال ساري المفعول إلى أن يجري اعتماد اتفاق جديد. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، اتفقت الحكومتان الليبيتان المتنافستان على وقف إطلاق نار على أثر محادثات في فرنسا بهدف الإعداد لانتخابات رئاسية وبرلمانية في ليبيا. على أساس أن من شأن تلك المبادرة في نهاية المطاف إرساء الأرضية لمحادثات مقبلة بين الحكومتين المتنافستين ووضع أساس متين لجهود البلاد لإحلال الاستقرار السياسي. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الاتفاق يمثل خطوة إلى الأمام، فقد تم الاخلال باتفاقات أخرى للسلام كانت قد أُبرمت منذ عام ٢٠١١. وعلى هذا الأساس فإنه من المرجح أن تظل الحالة السياسية والأمنية في ليبيا غير مستقرة إلى أن تؤسَّس حكومة مركزية.

وقد أثرت تلك الحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا منذ عام ٢٠١١ تأثيراً سلبياً على اقتصاد البلاد. ففي ٢٠١٦، كان الناتج المحلي الإجمالي قد تناقص بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة مما كان عليه قبل عام ٢٠١١. ويعتمد الاقتصاد الليبي اعتمادا شديداً على قطاع النفط الذي هو مصدر أكثر من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وكان في عهد القذافي يمثل أكثر من ٩٦ في المائة من إيرادات ميزانية البلاد.[١٧] وقد قوَّض النزاع السياسي الدائر إنتاج الهيدروكربونات بشكل كبير

[١٧] Ralph Chami and others, Libya Beyond the Revolution: Challenges and Opportunities (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2012). متاح في الرابط الشبكي التالي: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/01/pdf/c1.pdf.

حيث انخفضت من أكثر من ١,٦ مليون برميل يومياً قبل سقوط نظام القذافي إلى أقل من ٢٥٠ ألف برميل يومياً في عام ٢٠١٣.[١٨]

واستمرت ليبيا في عام ٢٠١٧ في المعاناة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، حيث قُدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ -٨,١ في المائة. ووصلت إيرادات الميزانية، التي تعتمد على صادرات الهيدروكربونات، إلى أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠١١. ونتيجة لذلك، فإن البلد يعاني من عجز مزدوج: في ميزان المدفوعات، بما يعادل ٦١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز كبير جداً في الميزانية وصل إلى -٦٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأدى التضخم إلى تآكل الدخل الحقيقي، الذي إلى وصل إلى مستوى غير مسبوق هو ٣١,١ في عام ٢٠١٧. كما أدى النزاع إلى تقويض تقديم الخدمات الاجتماعية، حيث يقدر الآن أن ١,٣ مليون نسمة لا يمكنهم الوصول إلى الموارد الاجتماعية والرعاية الصحية.[١٩]

ويتناول هذا الموجز القطري ستة جوانب أساسية من الاقتصاد الليبي:

- السياق الوطني ودون الإقليمي؛
- النمو الاقتصادي
- المالية العامة
- السياسة النقدية
- ميزان المدفوعات ومبادلات التجارة الخارجية؛
- حساب رأس المال والحساب المالي:

ويكتمل تحليل هذه العوامل بدراسة المجالات المحددة الثلاثة التالية:

- عملية التكامل الإقليمي؛
- التنمية الاجتماعية
- حل المشاكل السياسية والأمنية والمسائل المتعلقة بالهجرة.

---

[١٨] Laura Hurst and Grant Smith, Libya's oil production is at three-year high and rising, Bloomberg, 24 January 2017. متاح في الرابط الشبكي التالي: https://www.bloomberg. /Libya-s-noc-says-oil-output-is-at-three-year-high-and-rising com/news/articles/2017-01-24

[١٩] مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (الربع الثاني من عام ٢٠١٧).

## ٢ – السياق الوطني ودون الإقليمي

تعاني منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية من العديد من التحديات السياسية والاجتماعية. فقد تضررت معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية من جراء انتشار الاضطرابات الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي، وكانت له عواقب بعيدة الأثر على النشاط الاقتصادي. فقد انخفض النمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية من ٢,٨ في عام ٢٠١٠ إلى ٢ في المائة في عام ٢٠١١، كما هو موضح في الشكل ١

وأدت القلاقل السياسية والاجتماعية التي بدأت في ٢٠١١ إلى حدوث اضطرابات في كل من مصر، وليبيا وتونس. وعلى الرغم من الحالة الأمنية الهشة في كل من مصر وتونس، فإنهما شرعتا في إجراء اصلاحات سياسية أدت إلى انتخابات رئاسية، مما أدى إلى العودة إلى قدر من الاستقرار السياسي. وأدى هذا الاستقرار النسبي إلى المضي في درب النمو. غير أن ليبيا، من ناحيتها، لا تفتأ تشهد فترة من اضطرابات سياسية، لا تزال تعوق تحقيق التنمية. وقد استعادت موريتانيا الاستقرار السياسي بدورها في عام ٢٠٠٩، مما أدى إلى تحقيقها معدل نمو وصل إلى ٥,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠١٥.

وفي المقابل، شهدت الجزائر والمغرب اضطرابات سياسية ضئيلة جدا. ووفقا لدليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا، فإن تونس وحدها هي التي سجلت ترتيباً ضمن البلدان الأفريقية الـ ١٥ الأفضل (المرتبة الثامنة). وصُنفت موريتانيا ضمن المرتبة ٥٠ والسودان ضمن المرتبة ٥١، بينما كانت الجزائر في المرتبة ٢٠ والمغرب في المرتبة ١٦.

الشكل ١

**معدل نمو ا للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ليبيا وشمال أفريقيا وأفريقيا**

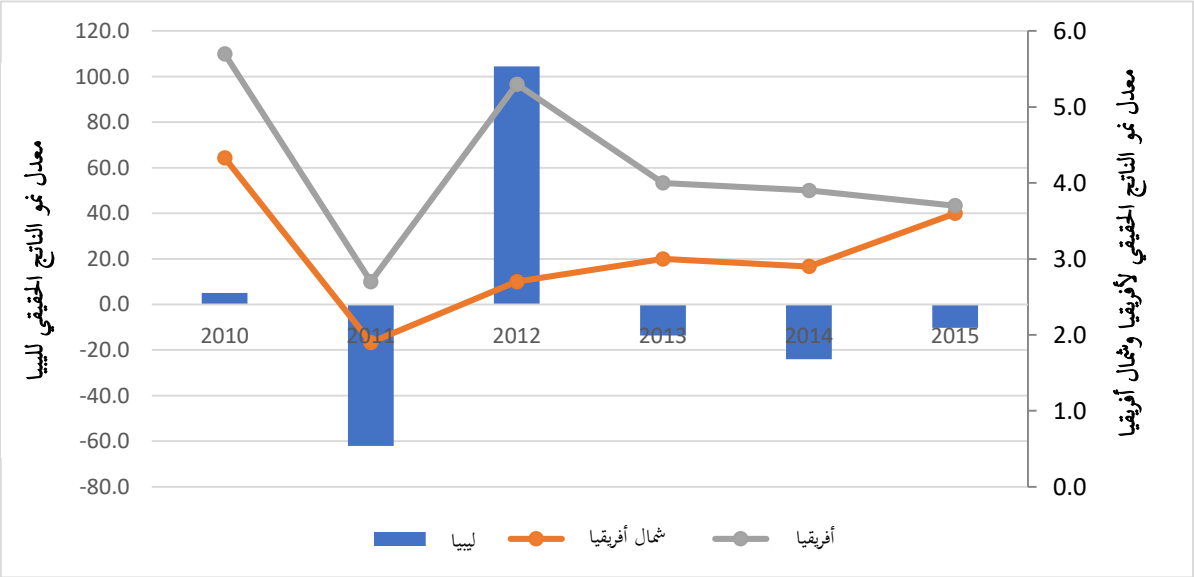


المصدر: نمو ليبيا وفقاً لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١٦)؛ African Development Bank Statistical Yearbook (٢٠١٦)؛ حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

* يتأتى معدل نمو شمال أفريقيا في عام ٢٠١٢ أساساً من نمو ليبيا الذي بلغ ١٠٤,٥ في المائة، الناجم بدوره عن إعادة انتاج النفط في البلاد. ويبقى معدل شمال أفريقيا في حدود ٢,٣ في المائة عند استبعاد ليبيا.

ومن حيث كفاءة النُّظم العامة (في مؤشر من ١ إلى ١٠٠ حيث تمثل ١٠٠ أفضل أداء)، وفقا لمؤشر الحوكمة الرشيدة للبنك الدولي، لم تحرز ليبيا أي تقدم كبير منذ عام ٢٠١٠. ومن بين بلدان شمال أفريقيا، لم يحقق إلا المغرب ترتيباً فوق الـ ٥٠ في عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بكفاءة الدولة، لم يحرز تقدم يذكر، حيث كان أداء مصر وتونس ضعيفاً. ولم يحقق أي بلد من بلدان شمال أفريقيا ترتيباً أعلى من ٥٠، حيث سجلت تونس أعلى درجة (٤٩)، تلتها المغرب (٤٨). وأخيرا، ما يزال الفساد يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لاقتصادات المنطقة دون الإقليمية. حيث سجلت جميع البلدان في شمال أفريقيا نقاطاً تقل عن ٤ (بمقياس من صفر إلى ١٠، حيث الصفر هو الأقل) حسب مؤشر مؤسسة الشفافية الدولية الخاص بادراك وجود الفساد.

واقتصادات المنطقة دون الإقليمية ليست متنوعة بما فيه الكفاية من حيث الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد، في المقام الأول، على استغلال المواد الأولية أو الموارد الطبيعية. وتشمل الصادرات منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة في كل من الجزائر، وموريتانيا والسودان، ومصر بدرجة أقل. حيث يمثل النفط والذهب والماشية ٧٧ في المائة من صادرات السودان؛ وتمثل الهيدروكربونات ٩٥ في المائة من صادرات الجزائر؛ وتمثل صادرات الأسماك، والحديد والذهب ٧٨ في المائة من صادرات موريتانيا، وتشكل صادرات زيت الوقود والنفط ومشتقاته ٤٨ في المائة من صادرات مصر. ومن ناحية أخرى، تمكَّن المغرب وتونس من تنويع صادراتهما. حيث تمثل السلع الرأسمالية أكثر من ١٦ في المائة من صادرات البلدين وتمثل السلع الاستهلاكية أكثر من ٣٢ في المائة.

ولا تزال تنمية القطاع الخاص تمثل تحديا هائلا بالنسبة لاقتصادات شمال أفريقيا، بينما يمثل مناخ الأعمال التجارية أحد المجالات الرئيسية المثيرة للقلق بالنسبة لحكومات المنطقة دون الإقليمية. ولم يرد إلا المغرب وتونس في قائمة البلدان الأقل من ١٠٠ ضمن تصنيف مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي لعام ٢٠١٦. وتدنى ترتيب الجزائر ومصر في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٣، بذلت موريتانيا جهودا كبيرة لتحسين بيئة أعمالها من خلال إنشاء الشركات وتحسين فرص الحصول على الائتمان.

وتشكل محدودية التنويع الاقتصادي ضغطا على الموارد الحكومية المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة لمعظم البلدان في المنطقة دون الإقليمية، تعتمد الميزانيات الوطنية على عدد محدود من القطاعات والموارد المتقلبة. وبينما أُتخذت خطوات لتحسين إدارة المالية العامة وتنويع الموارد، إلاَّ أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز القاعدة الضريبية. ذلك أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي هي حوالي ١٩ في المائة في جميع البلدان، باستثناء السودان، حيث لا تبلغ سوى ٧,٣ في المائة.

وأخيرا، فإن البطالة تمثل مشكلة مزمنة للمنطقة دون الإقليمية، حيث تجاوزت معدلات البطالة الإجمالية ١٠ في المائة في معظم بلدان شمال أفريقيا. وهناك المزيد من الشباب العاطلين عن العمل، حيث تتجاوز نسبتهم ٢٥ في المائة في جميع البلدان، باستثناء المغرب حيث وصل معدل بطالة الشباب إلى ١٩,٣ في عام ٢٠١٣.

ومن منظور التكامل الإقليمي، فإن ليبيا جزء من مبادرات تكاملية مختلفة مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتحاد الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وتقدمت ليبيا كذلك بطلب الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٤، ولكنها لا تزال تشغل فقط مركز مراقب لأنها لم تقدم بعد مذكرتها بشأن النظام التجاري. وإذا ما استقرت الحالة في البلد، يمكنه

مواصلة المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى الاتفاقات التجارية المعلقة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بالتكامل الإقليمي، فإن معدل ليبيا من ضعيف إلى معتدل، حيث سجلت الترتيب الرابع من بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، والترتيب الرابع عشر في تجمع دول الساحل والصحراء، والترتيب الخامس عشر لدى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ضمن مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي (انظر الإطار ١).

وكانت ليبيا قد بذلت جهودا كبيرة قبل الثورة لتعزيز التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي. ومع ذلك وبالنظر إلى السياق السياسي والاقتصادي الحالي، فقد اضطرت ليبيا إلى زيادة التركيز على التحديات المتعلقة باستخدام مواردها المالية الشحيحة بدل الالتزام بتخصيص ما يكفي من الموارد البشرية والتقنية والمالية لبرامج التكامل الإقليمي.

## دليل التكامل الإقليمي الأفريقي

دليل التكامل الإقليمي الأفريقي عمل مشترك اضطلع به كل من مصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهدفه هو تقييم مستوى تنسيق السياسات والتعاون فيما بين البلدان الأفريقية الـ٥٤ في الأبعاد الخمسة التالية: حرية حركة الأشخاص، والتكامل التجاري، والتكامل الإنتاجي (تطوير سلاسل القيمة الإقليمية) والهياكل الأساسية الإقليمية، والتكامل في الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد المالي. ويحلل الفرع التالي هذه الأبعاد والمؤشرات الخاصة بكل منها. ويمكن الاطلاع على الوصف التقني للمؤشرات في الرابط التالي: https://www.integrate-africa.org ويقدم الجدول ١ أدناه لمحة عامة عن الأداء النسبي لليبيا بالمقارنة بغيرها من الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية وفقا للأبعاد الخمسة.

الجدول ١

**أداء ليبيا بالمقارنة مع غيرها من الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية وفقا للأبعاد الخمسة لمؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الترتيب العام لليبيا: الترتيب ١٥من بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، (النقطة: ٠,٣٣)، الترتيب ١٩ في تجمع دول الساحل والصحراء (سين–صاد) (النقطة: ٠,٣٤) و الترتيب ٤ في الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي (النقطة: ٠,٣٩).<br><br>وأفضل الأداء لدى الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا كان من نصيب زامبيا (النقطة ٠,٥٥)، ومن الدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء كانت كوت ديفوار (النقطة ٠,٦٥) ومن بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي كانت المغرب (النقطة ٠,٥٦). | | | | |
| حرية حركة الأشخاص<br><br>ليبيا:<br><br>الأخيرة في الكوميسا (النقطة٠) والأفضل أداء في الكوميسا هي سيشيل (النقطة٠,٧٠)<br><br>الترتيب ٢٧ في تجمع دول الساحل والصحراء (النقطة ٠,١٤) الأفضل أداء في الكوميسا هي كوت ديفوار (النقطة ٠,٨٠)<br><br>والأخيرة في اتحاد المغرب العربي (النقطة ٠,١٠) والأفضل أداء هي الجزائر (النقطة ٠,٨٠). | التكامل التجاري<br><br>ليبيا:<br><br>الترتيب ٦ في الكوميسا (النقطة ٠,٦٩) والأفضل أداء في الكوميسا هي زامبيا (النقطة١,٠٠).<br><br>الترتيب ٢٧ في تجمع دول الساحل والصحراء (النقطة ٠,٤٦). والأفضل أداء هي كوت ديفوار (النقطة ٠,٩٦)<br><br>الترتيب ٣ في اتحاد المغرب العربي (النقطة ٠,٧٥) والأفضل أداء هي تونس (النقطة ٠,٩٧). | التكامل الانتاجي<br><br>ليبيا:<br><br>الأخيرة في الكوميسا (النقطة٠,٠٧) والأفضل أداء هي مصر (درجة ٠,٧٦).<br><br>الترتيب٢٣ في السين – صاد (٠,١٣). والأفضل أداء هي كينيا (النقطة ٠,٧٥).<br><br>الترتيب ٣ في اتحاد المغرب العربي (النقطة ٠,٤٣). والأفضل أداء هي تونس (النقطة ٠,٦٧). | تكامل الهياكل الأساسية<br><br>ليبيا:<br><br>الترتيب ٣ في الكوميسا (النقطة ٠,٤٩) والأفضل أداء هي سوازيلاند (النقطة ٠,٥٥).<br><br>الترتيب الثاني في السين –صاد (٠,٥٩). والأفضل أداء هو المغرب (النقطة ٠,٦١).<br><br>الترتيب الأول في اتحاد المغرب العربي (النقطة ٠,٦٧). | التكامل المالي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي<br><br>ليبيا:<br><br>الترتيب ٧ في الكوميسا (النقطة ٠,٤٢) والأفضل أداء هي سيشل حيث سجلت ٠,٥٠ نقطة.<br><br>الترتيب ١٨ في تجمع دول الساحل والصحراء (النقطة ٠,٣٨) والأفضل أداء هي النيجر حيث سجلت أعلى نقطة وهي ١.<br><br>الترتيب الأخير في اتحاد المغرب العربي (الدرجة ٠,٠٠) والأفضل أداء هو المغرب (النقطة ٠,٥٠). |

وليبيا عضو في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث التالية: الكوميسا، واتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء.

**حرية حركة الأشخاص:** سجلت ليبيا أسوأ أداء في الكوميسا حيث حصلت على ٠,٥٩ نقطة وفي اتحاد المغرب العربي، حيث حصلت على ٠,١٠ نقطة، وهي من بين أسوأ البلدان أداء في تجمع دول الساحل والصحراء. وفي وقت احتساب المؤشر، صدَّق البلد على بروتوكولَي تجمع دول الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي المتعلقين بحرية حركة الأشخاص. بيد أن مواطني البلدان الأفريقية، باستثناء المواطنين التونسيين، يحتاجون إلى تأشيرة دخول للبلد. ويمثل التنفيذ الفعال للبروتوكولين المتعلقين بحرية حركة الأشخاص أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لليبيا.

**التكامل التجاري:** أدت ليبيا أداء متوسطاً من حيث التكامل التجاري مع الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي هي عضو فيها. فالبلد لا يطبق تعريفات جمركية على التجارة داخل الجماعة الاقتصادية الإقليمية. وخلال الفترة ٢٠١٠ -٢٠١٣، كانت حصة ليبيا من تدفقات التجارة البينية حوالي ١٨ بالمائة في اتحاد المغرب العربي و٧ في المائة في الكوميسا، و٨ في المائة في السين–صاد. وسيتيح توقيع ليبيا الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصاً تجارية جديدة قد تسهم في تحسين الأداء التجاري للبلد لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

**التكامل الانتاجي:** تؤدي ليبيا نسبياً أداء منخفضا إلى متوسط في هذا البُعد وتحتل المرتبة الأخيرة بين الدول الأعضاء في الكوميسا، وأقل من المتوسط في السين–صاد، وتؤدي أداء جيداً نسبياً عند مقارنتها بباقي دول اتحاد المغرب العربي. وتكامل البلد ضعيف مع شركائه التجاريين داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية. والقيمة التي منحها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يخص دليل التكامل التجاري لليبيا تجاه الجماعات الاقتصادية الإقليمية كانت أقل ٠,١٥ (بمقياس ٠ إلى ١).

**الهياكل الأساسية:** ليبيا هي أفضل بلدان اتحاد المغرب العربي أداء والثانية في تجمع السين–صاد والثالثة في الكوميسا، مما يجعها تحصل على أفضل أداء في هذا البُعد. ذلك أن البلد يتوفر على أصول متطورة من الهياكل الأساسية. ولليبيا من بين أفضل البلدان أداء وفقاً لمؤشر الهياكل الأساسية لمصرف التنمية الأفريقي، حيث حققت نقاطاً تفوق ٧٢ (بمقياس من ٠ إلى ١٠٠) خلال فترة حساب دليل التكامل الإقليمي.

**التكامل المالي والتقارب الاقتصادي الكلي:** تأتي ليبيا في المرتبة السابعة من بين دول الكوميسا. ومع ذلك، فإنها حققت أسوأ أداء بالنسبة للدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، حيث حققت أداء دون المتوسط ومن البلدان الأسوأ أداء في تجمع السين–صاد. وعملتها غير قابلة للتحويل إلى أي من عملات الدول الأعضاء في جماعتها الاقتصادية الإقليمية.

وفي الختام، ينبغي أن تبذل ليبيا مزيداً من الجهود لتعزيز أدائها في جميع الأبعاد الخمسة للتكامل الإقليمي، مع احتمال استثناء الهياكل الأساسية. ويمكن للبلد أن يعزز ما لديه من هياكل أساسية عالية الجودة لتطوير قدراته الإنتاجية والاستفادة بشكل كامل من الفرص التجارية الناشئة، لاسيما في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما أن تعزيز حرية حركة الأشخاص عن طريق تيسير الحصول على تأشيرة الدخول لمواطني الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة أمر يحظى بأهمية بالغة.

## ٣ - الأداء الاقتصادي

### ٣-١ النمو الاقتصادي

تراجَع الاقتصاد الليبي بحوالي ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٧ مقابل٨,١ في المائة في عام ٢٠١٦ و١٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٥.[٢٠] وهناك مجموعتان من عوامل العرض والطلب التي تفسر التراجع في الاقتصاد المعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات النفط. ففيما يخص جانب العرض، فقد انخفض الإنتاج النفطي بسبب النزاع القائم، وصارت أسعار النفط شديدة التقلب. وبالتالي فقد انخفضت إيرادات النفط بشكل حاد. وفي جانب الطلب، أدى ارتفاع معدلات التضخم والتقليص الكبير للإعانات إلى انخفاض في الاستهلاك، مما قوض النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن عوامل العرض والطلب مترابطة. فعندما ترتفع إيرادات النفط، فإن الدخل يرتفع وكذلك الاستهلاك، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو والانتعاش الاقتصادي

ويرتبط تقلب النمو الاقتصادي في ليبيا ارتباطا مباشرا بعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن الذي أصاب البلاد منذ عام ٢٠١١. والواقع أن سقوط نظام القذافي بما له من انعكاسات على قطاع النفط والغاز كانت له كذلك تداعيات سلبية هائلة على الاقتصاد الليبي. فقد أدى الهبوط الحاد في إنتاج النفط في عام ٢٠١١ إلى تدني الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٦٢,١ في المائة، بيد أن انتعاش الإنتاج الذي بدأ في عام ٢٠١٢ حقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠٤,٥ في المائة. ثم أدى عدم الاستقرار السياسي، بما في ذلك النزاعات على حقول النفط، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ بنسبة ١٣,٦ في المائة. ومنذ ذلك الحين، انخفض إنتاج النفط إلى حدود ٢٥٠ ألف برميل يومياً، وهو مستوى أقل بكثير من الانخفاض التاريخي الذي وصل يوماً ما إلى ١,٦ مليون برميل في اليوم.

وكان عاما ٢٠١٤ و٢٠١٥ قد اتسما بالظروف الأمنية الصعبة، وضعف الهياكل الأساسية النفطية، مع انخفاض إنتاج النفط الخام إلى حوالي ٠,٤ مليون برميل يومياً.[٢١] ولا تزال القطاعات غير الهيدروكربونية ضعيفة بسبب تعطل سلاسل توريد المدخلات المحلية والأجنبية، فضلا عن الافتقار إلى الاستثمار.

وبصرف النظر عن تأثر الاقتصاد الليبي السلبي من جراء استمرار الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن، فهو غير مهيأ للتعامل مع تعطل إنتاج النفط وتقلبات أسعاره مما لذلك من انعكاسات متزايدة على قطاعات الاقتصاد الأخرى. وفي الواقع، فإن صناعة التعدين المدفوعة أساساً بقطاع المواد الهيدروكربونية قد شكلت خلال عام ٢٠١٤حوالي ٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ مقارنة بنسبة ٦٢ في المائة التي كانت عليها في عام ٢٠١١ (انظر الشكل الثاني). وعلى هذا النحو، فقد كان لقلة تنويع الاقتصاد الليبي انعكاسات كبيرة على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

---

(٢٠) African Development Bank, African Economic Outlook 2017, Libya Country Note.

(٢١) Laura Hurst and Grant Smith, Libya's oil production is at three-year high and rising, Bloomberg, 24 January 2017.

الشكل ٢

**توزيع الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة مئوية) حسب القطاع الاقتصادي**

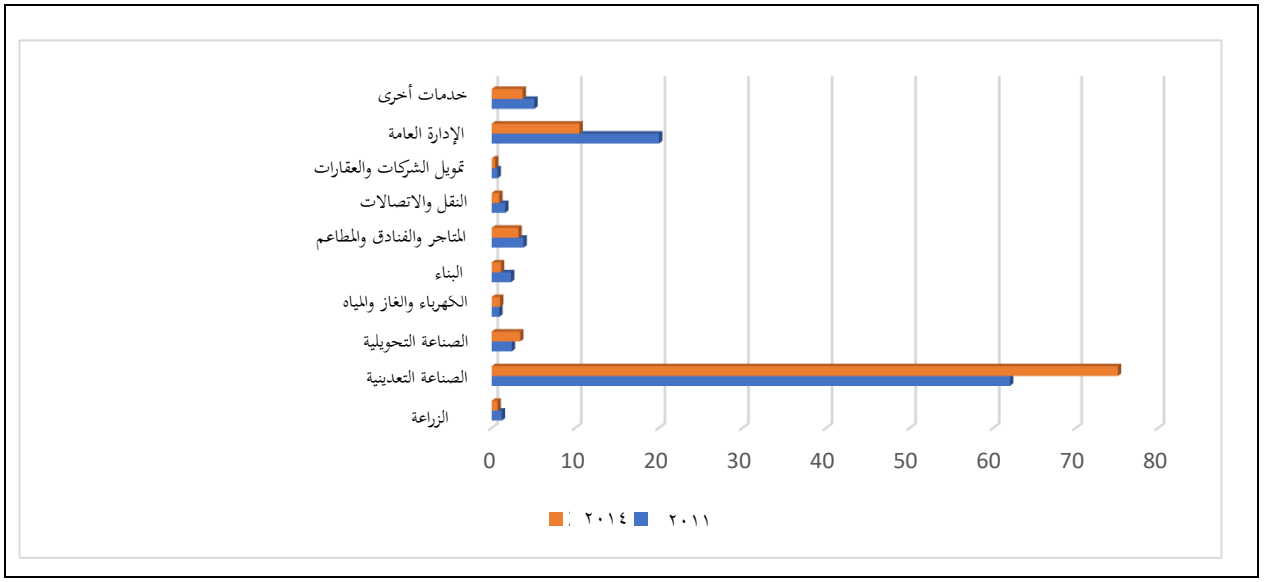


المصدر: African Development Bank, African Economic Outlook 2017: Libya Country Note.

ولايزال النمو الاقتصادي للبلاد ضعيفا في سنة ٢٠١٧. وعلى الرغم من التحسن الطفيف في معدلات النمو الاقتصادي، فإن الاستقرار الطويل الأجل لاقتصاد البلاد يتوقف على تشكيل حكومة وحدة وطنية واستقرار الحالة الأمنية. وإذا ما تمكن البلد من تجاوز حالة الأزمة الحالية، فإن بوسعه الشروع في عملية التنويع الاقتصادي التي من شأنها أن تمهد الطريق للمزيد من النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

## مقارنة التوقعات الاقتصادية

تتيح التوقعات الاقتصادية معلومات ضرورية لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص. فالتوقعات الاقتصادية الموثوقة تقدم المعلومات لعملية صنع القرار وتدعمها. وهناك حالياً عدد من المنظمات التي تعد التوقعات عن النمو الاقتصادي في ليبيا. وهي تشمل مصرف التنمية الأفريقي، ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، وصندوق النقد الدولي[٢٢]. وقد كانت التوقعات التي تنتجها هذه المنظمات في بعض الأحيان متقاربة فيما بينها (باختلاف ١,٥ نقطة مئوية) ولكنها قد تختلف عن بعضها البعض بـ ١٧,٨ نقطة مئوية (انظر الشكل ٣ (ألف) أدناه). ومع ذلك، فإنه خلال الصدمات، مثل الحروب والأزمات الاقتصادية كما حدث في عام ٢٠١٢، فقد تباينت التوقعات بنقاط وصلت إلى ٦٥,٨ نقطة مئوية. وكان صندوق النقد الدولي قد أعطى التوقعات الأكثر تفاؤلا في مجال النمو خلال تلك السنة، حيث توقع نمواً بنسبة ١٤,٧ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٦. وكان معدل النمو الأكثر تفاؤلا قد توقعه الصندوق لعام ٢٠١٦ (١٧,٧ في المائة)، تلاه مصرف التنمية الأفريقي (٦,٣ في المائة)، بينما كانت وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست هي الأقل تفاؤلا (٢,٧ في المائة).

[٢٢] لم ندرج البنك الدولي لا في التوقعات ولا في تقييمها بسبب محدودية البيانات.

تعد درجة دقة هذه التوقعات مسألة هامة، ومن ثم فقد أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحليلا لتقييم التوقعات التي تميل إلى أن تكون أكثر موثوقية باستخدام الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ ومتوسط الخطأ المطلق، وهي التدابير الاكثر استخداماً لتقييم التوقعات. وبشكل عام، كلما ارتفعت قيمة هذين الخطأين، قلّت دقة التوقعات.[٢٣] ويشير تحليل اللجنة الاقتصادية للتوقعات خلال الفترة ٢٠٠٨ –٢٠١٤ إلى أن توقعات صندوق النقد الدولي أكثر دقة نسبياً، تليها وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، في حين كانت لتوقعات مصرف التنمية الأفريقي أخطاء مرتفعة نسبياً (انظر الشكل ٣ (ب)).

الشكل ٣

**توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الجهات وأخطاء التوقعات (بالنسبة المئوية)**

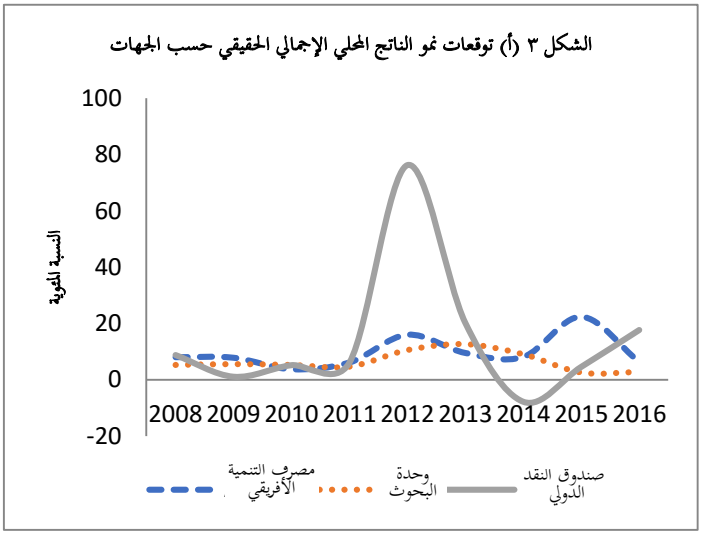


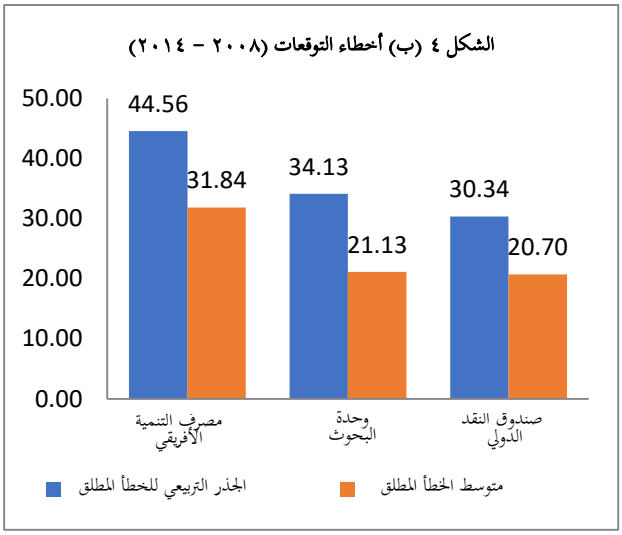


## ٣–٢ المالية العامة

سلّطت ثورة عام ٢٠١١ الضوء على العديد من التحديات التي تعرقل إنشاء نظام مالية عامة يتصف بالكفاءة والشفافية وكذلك استخدام الموارد الهيدروكربونية الليبية بشكل مستدام. فقد أضعفت سنوات العزلة الكثيرة، نتيجة للجزاءات الاقتصادية، قدرات القطاع العام لدى السلطات الليبية. والواقع أنه في أعقاب سلسلة الجزاءات المفروضة على ليبيا قبل ١٩٩٢، اعتمدت الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن ٨٨٣ (١٩٩٣). حيث شدد هذا القرار القيود فيما يخص النقل الجوي، وجمّد الأموال والموارد المالية الليبية، وحظر تصدير معدات مختارة تستخدم في قطاع الطاقة. ومن الأمثلة على الجزاءات الخاصة بالتصدير هو الحظر المفروض على تصدير المعدات المرتبطة بقطاع النفط. وكان لهذا الأمر بدوره أثر سلبي كبير على المالية العامة الليبية. وعلاوة على ذلك، فإن انعدام التنسيق بين مؤسسات القطاع العام قد قوض الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة الإيرادات ورصدها على نحو فعال وشفاف.

[٢٣] للمزيد من المعلومات عن ذلك والنهج الذي اتبعته اللجنة لتقييم دقة التنبؤات، انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠١٥).

وفي عام ٢٠١٢، كان لدى ليبيا فائض في الميزانية وصل إلى ٢٣,٤ في المائة بسبب انتعاش إنتاج النفط. ومع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، فقد حصل عجز في الميزانية وصل إلى ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، انخفضت مستويات إنتاج النفط أكثر فأكثر لتصل إلى ٠٠٠ ٢٥٠ برميل يوميا، وتفاقم العجز في الميزانية، ليرتفع إلى حوالي ٤٦,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.[٢٤]

وشرعت الحكومة الليبية في عام ٢٠١٣ في التعاون مع عدد من المؤسسات الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي، لتيسير تنفيذ برامج إدارة المالية العامة. وفي عام ٢٠١٥، كان للظروف الأمنية وانخفاض أسعار النفط تأثير كبير على المالية العامة. وتمثل أجور القطاع العام ٥٩,٧ في المائة من الإنفاق العام، ويرجع ذلك أساساً إلى تعيين الموظفين المدنيين. ومع ذلك، فقد انخفضت الإعانات بنسبة ٢٣,٦ في المائة بسبب انخفاض أسعار الواردات وتشديد الرقابة على سلاسل الإمداد من أجل دعم المنتجات. ووصل عجز الميزانية إلى رقم قياسي هو ٦٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥، وقد جرى تمويل ذلك العجز في المقام الأول من خلال سحب الودائع الحكومية لدى مصرف ليبيا المركزي. في عام ٢٠١٦، ظل عجز الميزانية مرتفعاً للغاية، حيث وصل إلى ٥٠,٨ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي.[٢٥]

وقد أحال استمرار الجمود السياسي، والنزاع على السلطة في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ دون الاعداد السليم للميزانية الوطنية وتنفيذها في الوقت المناسب. وإلى جانب عدم الاتساق الواضح وهدر الموارد الناجم عن التنفيذ المتوازي لميزانيتين، كانت هناك ثغرات في القدرات في إدارة الميزانية، وتنفيذها، ورصدها، الأمر الذي أعاق تقديم الخدمات الأساسية للسكان.

وقد تسبب العجز المسجل في ميزانية ليبيا منذ عام ٢٠١١ في إحداث فجوة كبيرة بين الإيرادات والنفقات (انظر الجدول ٢). حيث لا تزال الإيرادات مدفوعة إلى حد كبير بعائدات النفط، ولا يمكن التنبؤ بها مطلقاً. ولا تزال النفقات مرتفعة، مما سبب خللا للمالية العامة.

---

[٢٤] World Bank, World Economic Outlook: Libya (2017). متاح في الرابط الشبكي التالي:
http://pubdocs.worldbank -ENG.pdf org/en/992911492266521026/Libya-MEM2017

[٢٥] World Bank, World Economic Outlook: Libya (2017).

الجدول ٢

**موجز الإيرادات والنفقات الفعلية (بالدينار الليبي)**

| البنود | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧-٦-٣٠ * |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ -الإيرادات | ١٦ ٨١٣،٣ | ٧٠ ١٣١،٤ | ٥٤ ٧٦٣،٦ | ٢١ ٥٤٣،٣ | ١٦ ٨٤٣،٤ | ٨ ٥٩٥،٢ | ٧ ٦٠٠،٢ |
| ألف- الإيرادات النفطية | ١٥ ٨٣٠،١ | ٦٦ ٩٣٢،٣ | ٥١ ٧٧٥،٧ | ١٩ ٩٧٦،٦ | ١٠ ٥٩٧،٧ | ٦ ٦٦٥،٥ | ٦ ٨٢١،٣ |
| باء-الإيرادات غير النفطية | ٩٨٣،٢ | ٣ ١٩٩،١ | ٢ ٩٨٧،٩ | ١ ٥٦٦،٧ | ٦ ٢٤٥،٧ | ١ ٩٢٩،٧ | ٧٧٨،٩ |
| ٢ -النفقات | ١٤ ٣٠٥،٥ | ٢٨ ٧٨٨،٤ | ٤٣ ١٧٨،٩ | ٤٣ ٨١٤،٢ | ٦٥ ٢٨٣،٥ | ٥٣ ٩٤١،٦ | ٢٣ ٣٦٦،٥ |
| ألف-النفقات الإدارية | ١٧ ٥٨٠،١٠ | ٣٦ ٧٣٣،٠ | ٤٢ ٥٩٨،٥ | ٢٦ ٨٩٢،٠ | ٢٩ ١٩٦،١ | ٢١ ٣١٥،٨ | ١١ ١٩٩،٨ |
| باء-النفقات الإنمائية | ٠،٠ | ٥ ٥٠٠،٠ | ١٣ ٢٧٦،٥ | ٤ ٤٨٢،٤ | ٤ ٤١١،٩ | ١ ٣٩٨،٣ | ٩٦،٥ |
| جيم-الإعانات وتثبيت الأسعار | ٤ ٤١٤،٤ | ١١ ٧٠٨،٦ | ٩ ٤٠٨،٥ | ١٢ ٤٣٩،٨ | ٩ ٥٧٠،٩ | ٥ ٧٢٣،٨ | ٣ ٠٠٩،٢ |
| دال- الموارد الخارجة عن الميزانية | ١ ٣٧٢،٠ | . | . | . | . | . | . |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

* تشير إلى بيانات مؤقتة

وباختصار، فإن وجود حكومتين متوازيتين قد أضعف الإدارة الاقتصادية في ليبيا إلى حد كبير. ومما لا شك فيه أن الافتقار إلى أي تنسيق مؤسسي تقريبا في القطاع العام يمثل أهم عقبة أمام الإدارة المالية والاقتصادية والإشراف على ذلك بفعالية وشفافية. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة الحكومتين آخذة في التناقص، حيث تسيطر الميليشيات غير الحكومية بشكل متزايد على مصادر الدخل الرئيسية للبلاد.

## ٣-٣ السياسة النقدية

تسارَع معدل التضخم ليصل إلى ٩,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ مقابل ٢,٤ في عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة الكبيرة في أسعار النفط فضلا عن النقص في الأغذية الناجم عن الافتقار لما يلزم من مال لتمويل الواردات (لاسيما الغذائية المدعومة). ويعود ارتفاع أسعار الواردات إلى الأعطال المتكررة التي تتعرض لها هياكل النقل الأساسية المحلية فضلا عن التحديات الأمنية. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧، وصل التضخم رقما قياسيا هو ٣١,٣ في المائة.[٢٦]

وتعاني ليبيا من أزمة سيولة حادة حيث فرضت العديد من المصارف سقفاً للمسحوبات النقدية لا يتجاوز ٥٠٠ دينار ليبي يومياً. وانخفضت الودائع المصرفية للبلد من ٦ بلايين دينار ليبي في عام ٢٠١٣ إلى ٣ بلايين دينار في عام ٢٠١٥. وأثرت أزمة السيولة سلبا كذلك على نمو الائتمان الذي يصل حالياً إلى ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وعلى المعروض النقدي البالغ ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.[٢٧]

[٢٦] مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (الربع الثاني من عام ٢٠١٧).

[٢٧] African Development Bank, Country Policy and Institutional Assessment: Libya (2016)

وانخفضت الاحتياطات من العملات الأجنبية الصافية من ١٠٧,٦ بليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣ إلى ٥٦,٨ بليون في نهاية عام ٢٠١٥. واستمرت قيمة الدينار الليبي في الهبوط مقابل دولار الولايات المتحدة فتراجعت قيمته بأكثر من ٩ في المائة في عام ٢٠١٥.

وتدهورت حالة الاقتصاد الكلي لليبيا منذ عام ٢٠١٤. فهناك افتقار إلى الشفافية ولم يجرِ العمل بأية سياسات نقدية واضحة. وعلاوة على ذلك، فقد مُنع التعامل بنسب الفوائد الدائنة والمدينة وفقاً للقانون ١ لعام ٢٠١٣.[٢٨] (انظر الإطار ١).

الشكل ٤

**التضخم السنوي ونسب الفوائد (المئوية)**

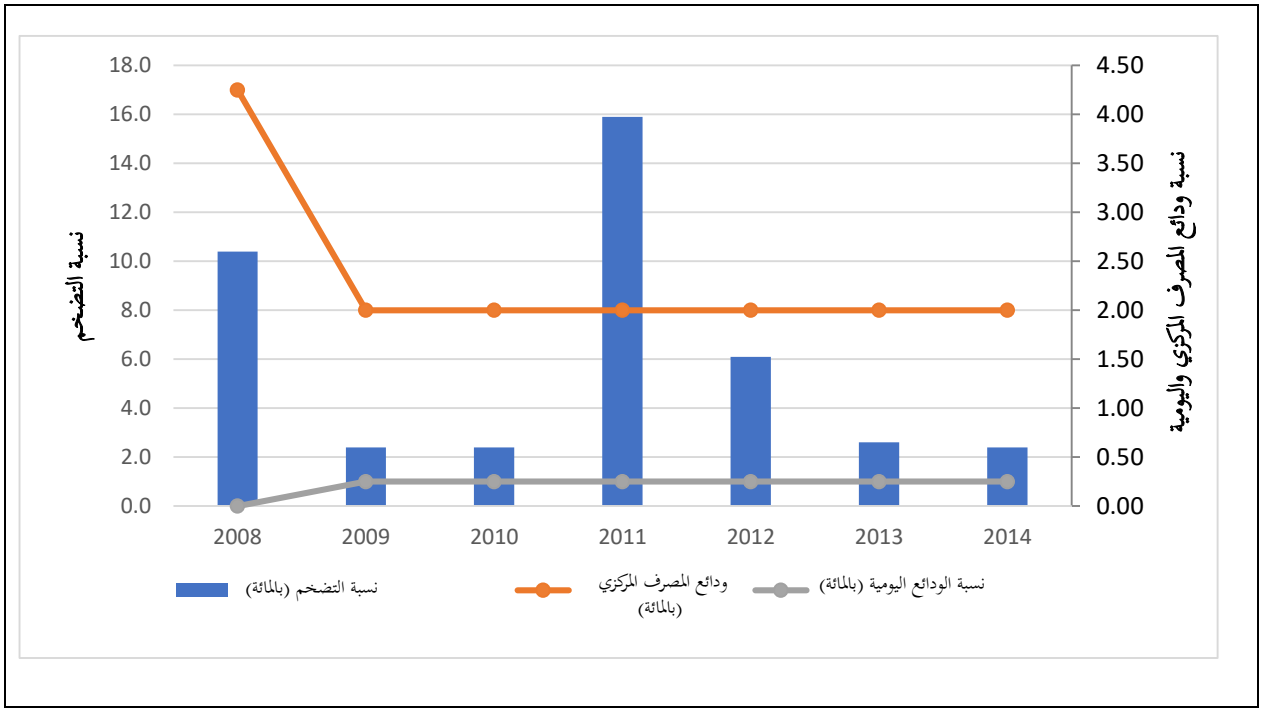


المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (الربع الثاني من عام ٢٠١٧).

من غير المرجح أن تتمكن ليبيا من اعتماد سياسات نقدية سليمة قبل التوصل إلى مصالحة وطنية وإقامة حكومة مركزية موحدة. ومع سرعة ارتفاع معدلات التضخم، وضعف الإدارة الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي والمشاكل الأمنية، فإن حالة الاقتصاد الكلي للبلد ستستمر في التدهور.

[٢٨] للمزيد من المعلومات بشأن القانون رقم ١ انظر الرابط التالي: http://itcadel.gov.ly/wp-content/uploads/pdfs2013/add005-2013.pdf

**الإطار ١: القانون رقم ١ لعام ٢٠١٣: القاضي بمنع المعاملات الربوية**

اعتمد المؤتمر الوطني العام في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣القانون رقم ١ لعام ٢٠١٣ بمنع المعاملات الربوية. ويمنع القانون رقم ١ لعام ٢٠١٣ التعامل بالفوائد في جميع المعاملات المدنية والتجارية.

وعملا بهذا القانون، يمنع التعامل بالفائدة المالية إلا في حالة مشاركة المستثمر كذلك في المخاطر التجارية للشركة أو المشروع. فلا توجد قيمة زمنية للأموال ولا يترتب عن تأجيل موعد الدفع أي زيادة في المبلغ المستحق.

وقبل تطبيق هذا القانون، كانت تطبّق نسبة فائدة بقيمة ١٠ في المائة كحد أقصى على المدفوعات بالفائدة. وتنص المادة ١ (١) من القانون الجديد على مقاطعة جذرية لهذا النهج من خلال منع جميع أنواع التعامل بالفائدة. والأهم من ذلك أن القانون لم يستثنِ المؤسسات المالية من هذا المنع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنع يشمل مدفوعات الفائدة المستترة.

والبديل لحشد التمويل هو الاستعانة بهياكل التمويل الإسلامي مثل القروض المبنية على أرباح البيع (المرابحة) أو استئجار الهياكل. حيث تقوم هذه الهياكل على العمل دون اشتراط معلن للمصالح. وفي إطار هيكل المرابحة، يقوم المصرف بشراء أحد الأصول وبيعه مع تحديد مسبق للربح. وفي إطار الإيجار الإسلامي، يقوم المصرف باكتساب أحد الأصول وتأجيره للزبون الذي قد يُمنح كذلك خيار الشراء. وقد اختُبرت هذه الهياكل على مدى سنوات عديدة في الأسواق المالية الإسلامية ومعظم المصارف الدولية على دراية بها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن منع المعاملات بالفائدة وفقاً للقانون الجديد أمر صارم بصورة استثنائية. ويعني ذلك أيضا أن بعض معاملات المصارف الإسلامية ''الخالية من الفائدة'' يمكن اعتبارها متعارضة مع منع الفائدة الربوية، لأنه قد يُنظر إليها أنها تتضمن فائدة مستترة.

وثمة بديل آخر هو استخدام الهياكل الخارجية. ففي الواقع، فإن منع المدفوعات الربوية لا ينطبق إلا على الأرض الليبية. وهذا يعني أنه لا ينبغي أن يؤثر على الهياكل الخارجية التي تقدم مدفوعات بالفائدة خارج ليبيا. ويتمثل أحد الخيارات في منح قروض عن طريق هياكل خارجية ذات طابع خاص. وثمة خيار آخر هو توفير ''ضمان لعجز الفائدة''، وهو أمر قابل للإنفاذ خارج ليبيا.

### ٣-٤ ميزان المدفوعات

كان للانخفاض الحاد في إنتاج النفط بالإضافة إلى انخفاض أسعاره الدولية أثر كبير على ميزان مدفوعات البلاد، ولاسيما أن مستوى الواردات لا يزال مرتفعاً. وعلى الرغم من أن البلاد قد سجلت فائضاً تجارياً في عام ٢٠١٢، فإن انخفاض صادرات النفط إلى ٠,٣ مليون برميل يوميا فقط في عام ٢٠١٥ قد أدى إلى حدوث عجز في الحساب الجاري. وفي عام ٢٠١٦، تراوحت تقديرات حجم العجز بين ٤١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (مصرف التنمية الأفريقي) إلى ٦١ في المائة (البنك الدولي). ولا يزال إنتاج النفط عند مستويات منخفضة تاريخياً.

وقد كان للاضطرابات السياسية وانعدام الأمن في ليبيا أثر كبير للغاية على التجارة، فأدى إلى حدوث تقلب كبير في الميزان التجاري للبلد. وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، أدت الأزمة السياسية بالإضافة إلى تزايد استغلال الميليشيات غير الحكومية لحقول النفط ومحطات التصدير إلى تقلص صادرات النفط القانونية تقلصاً شديداً في البلاد، فتراجعت من ١,٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢ إلى ٩٨٨ ٠٠٠ برميل يومياً في عام ٢٠١٣، ثم صارت ٣٥٠ ٠٠٠ برميل يومياً فقط في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، فإن الواردات التي يدفعها الاستهلاك لا تزال مرتفعة. وبالتالي، فإن فائض الحساب الجاري الكبير المسجل في عام ٢٠١٢ (٢٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) قد تضاعف بأكثر من النصف في عام ٢٠١٣، قبل أن ينتقل مجدداً إلى عجز كبير وصل إلى ٣٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤. ووفقا لنشرة التوقعات الاقتصادية لليبيا الصادرة عن

البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، من المتوقع أن يزداد العجز المسجل حالياً في الحساب الجاري ليصل إلى ٦١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو العجز الذي يسجل للسنة الثالثة على التوالي. ولكي تتمكن ليبيا من تمويل عجزها التجاري، فهي تقوم باستنزاف سريع لاحتياطاتها من العملات الأجنبية، حيث انخفضت تلك الاحتياطات من ١٠٧,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣ إلى حوالي ٤٣ بليون بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

وقد أدت أوجه قصور الهياكل الأساسية، وارتفاع مستويات انعدام الأمن كذلك إلى انخفاض الواردات نحو ليبيا، التي تستورد معظم سلعها الاستهلاكية من الخارج. وعلاوة على ذلك، بسبب انهيار الهياكل الأساسية للبلد، وضعف أو عدم وجود سلطة للحكومة المركزية وضعف النظام المصرفي، ارتفعت تكاليف معاملات الاستيراد إلى حد كبير، ولا سيما بالنسبة للواردات الغذائية. وعلى الرغم من أن واردات القمح وغيره من المواد الغذائية الأساسية مدعومة، فإن فشل العديد من الهيئات الحكومية والمصارف في العمل بفعالية قد أدى إلى نقص في الكثير من المنتجات وارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية ليصل إلى ١٠ في المائة.

الشكل ٥

**الاتجاهات في موازين الحسابات الجارية الرئيسية (بملايين الدنانير الليبية)**

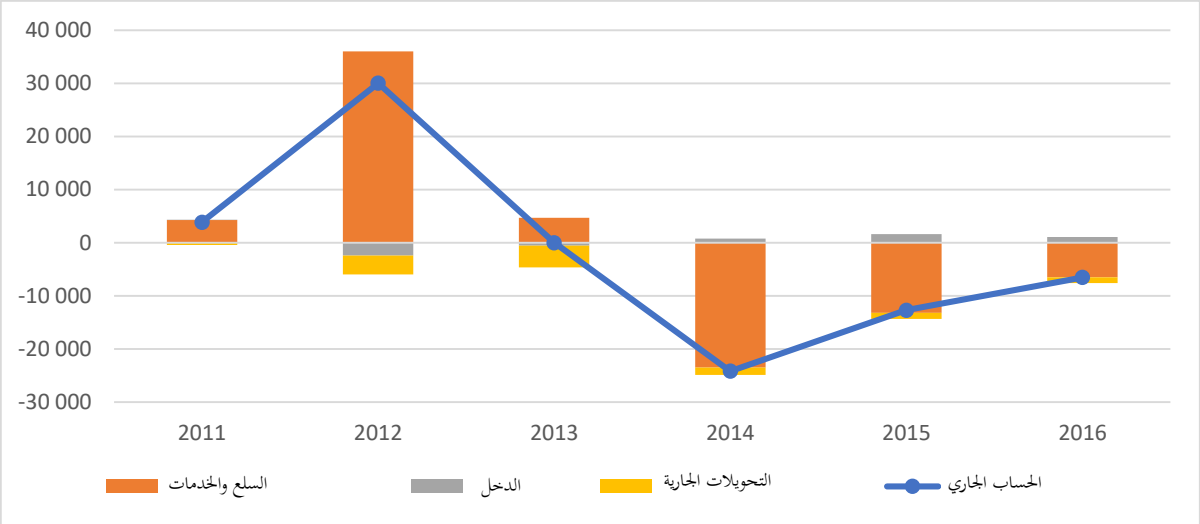


المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (الربع الثاني من عام ٢٠١٧).

ومع ذلك فقد حدثت بعض التطورات الإيجابية. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الحسابات الرأسمالية والمالية قد سجلت رصيداً سلبياً وصل إلى ٩٣٧ ٩ مليون دينار ليبي في عام ٢٠١٢، فإن العجز قد انخفض بحوالي ١٣٠٣,٣ مليون دينار ليبي فقط في عام ٢٠١٦ وهو تحسن وصل إلى ٨٧ في المائة.[٢٩] ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا، لاسيما بسبب الاضطرابات السياسية الجارية في البلاد وعدم اليقين الاقتصادي، فضلا عن المخاوف بشأن الحالة الأمنية.

[٢٩] مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (الربع الثاني من عام ٢٠١٧).

## ٤- التنمية الاجتماعية

### ٤-١ آفاق التنمية البشرية والديموغرافية

وصل اجمالي عدد السكان إلى ٦,٤٧ مليون نسمة في عام ٢٠١٨في مقابل ٤,٩٥ مليون نسمة في عام ١٩٩٥، و ٥,٣٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، و٦,١٧ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، و٦,٢٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٥.[٣٠] وكما هو مبين في الشكل ٦، فإن ليبيا بلد فتي نسبيا، حيث يشكل الأطفال دون سن ١٥ والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ نسبة كبيرة من مجموع السكان. بيد أن نسبة السكان في سن العمل (من ٢٥ إلى ٦٤ سنة) تتزايد بسرعة، مما يعكس احتمال وجود عائد ديمغرافي ينبغي استغلاله من خلال اعتماد ما هو مناسب من سياسات في مجال التعليم والرعاية الصحية، وتأمين فرص العمل. وتهدد الأزمات السياسية الراهنة الفرصة للاستفادة من العائد الديمغرافي في البلاد. وهذا النمط من النمو السكاني المصحوب بالتغيرات التي طرأت على الهيكل العمري للسكان هو نتيجة لمستويات الخصوبة المرتفعة ولكنها آخذة في التنازل. وبالرغم من معدل الخصوبة الإجمالي قد قُدر بـ ٥,٧ طفل لكل امرأة في عام ١٩٩٠، فقد انخفض ليصل إلى ٤,٢ طفل في ١٩٩٥ ثم إلى ٣,٢ طفل في عام ٢٠٠٠. ويقدر معدل الخصوبة حاليا بـ ٢,٤ طفل، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٢,٢ في عام ٢٠٢٠. ويغلب على سكان ليبيا أساساً الطابع الحضري حيث يقيم ٥,١٨ مليون نسمة في المناطق الحضرية ويقيم ١,٢٩ مليون نسمة في المناطق الريفية.[٣١]

وشهدت ليبيا تشريد أعداد هائلة من السكان بسبب اندلاع النزاع. ووفقا لتقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة في نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغ مجموع المشردين داخلياً ٤٣٦ ٢٩٤شخصاً. وبالإضافة إلى المشردين داخلياً، فقد فر العديد من الليبيين من البلاد نحو الخارج. غير أنه ونظرا لنقص البيانات، لا توجد تقديرات موثوقة للسكان المشردين خارجياً.

وحققت ليبيا في عام ٢٠١٦ النقطة ٠,٧١٦ في مؤشر التنمية البشرية (مقارنة بالنقطة ٠,٧٢٤ في عام ٢٠١٥)، مما يجعل البلاد في المرتبة ١٠٢ من أصل ١٨٨ بلداً وإقليماً. ومنح دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا ليبيا المرتبة ١٩ في القارة في عام ٢٠١٦ وأعطاها النقطة ٥٨,١ من حيث التنمية البشرية: وفي هذا السياق، فقد سجلت ليبيا أكبر انخفاض في أفريقيا في فئة التنمية البشرية (١٥,٧- منذ عام ٢٠٠٦). ويعزى ذلك أساساً إلى تدهور الفئات الفرعية الثلاث التالية: الرعاية (المرتبة ٥٠، العلامة ٢٥,٢: نسبة التدهور ٣٦,٣)، والتعليم (المرتبة ٨، العلامة ٦٤,٤: نسبة التدهور ٩,٧) والصحة (المرتبة ٤، العلامة ٨٤,٨: نسبة التدهور ١,٠).

[٣٠] United Nations, DESA, World Urbanization Prospects: The 2018 Revision.

[٣١] United Nations, DESA, World Urbanization Prospects: The 2018 Revision.

الشكل ٦

**مجموع السكان من الجنسين معا، حسب الفئة العمرية (بالملايين)**

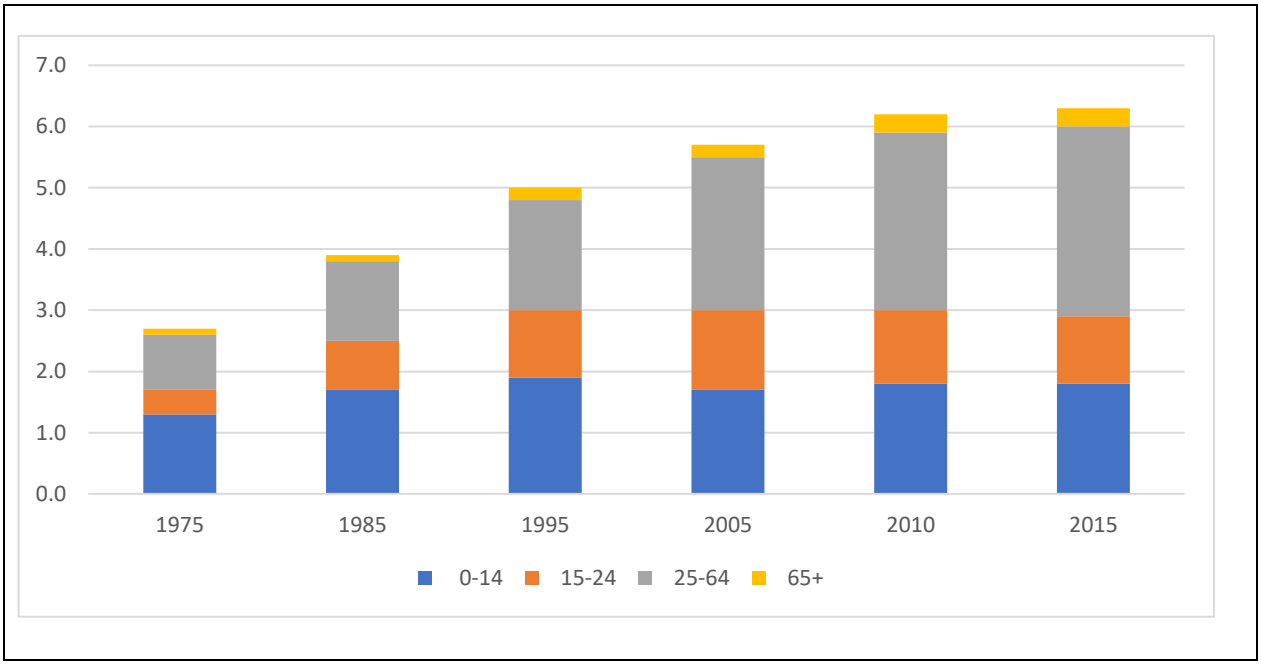


المصدر: United Nations, DESA, World Population Prospects: The 2017 Revision.

### ٤-٢ الفقر والعمالة

شهدت ليبيا انتكاسات خطيرة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كل سنة منذ عام ٢٠١٢ بسبب تراجع أسعار النفط وتناقص إنتاج النفط الليبي. وتعود أحدث بيانات الدراسات الاستقصائية المستخدمة لحساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد وفقاً لتقرير التنمية البشرية المتاحة بشأن ليبيا إلى عام ٢٠٠٧. ويعاني ١,٤ في المائة من سكان ليبيا (٠٠٠ ٨٢ نسمة) من الفقر المتعدد الأبعاد، بينما يعيش حوالي ٦,٣ في المائة منهم بالقرب من الفقر المتعدد الأبعاد (٠٠٠ ٣٧٨ نسمة).

ولا تزال البطالة تشكل تحديا بالنسبة لاقتصاد ليبيا الذي يعتمد أساساً على الهيدروكربونات. وقد أخفق انتعاش ليبيا الاقتصادي الذي يستند أساساً على نمو قطاع الطاقة القائم على كثافة رأس المال في فترة ما بعد الثورة في معالجة البطالة المقدرة بحوالي ١٥ في المائة (تمثل بطالة الشباب حاليا ٥٠ في المائة). وأعاقت الحالة السياسية والأمنية المتقلبة صياغة إطار جديد للنمو والتنمية من شأنه تعزيز التنويع الاقتصادي، وتوليد العمالة الإنتاجية، وتحقيق التنمية الشاملة للجميع. وهناك خطر كبير في استمرار الاضطرابات السياسية التي تثيرها الفئات الاجتماعية المتذمرة في ليبيا. وقد خفَّفت برامج شبكات الأمان الاجتماعي الحكومية السخية ولكن غير المستهدفة من مستويات الفقر. ومع ذلك، فإن نظام الإعانات الحكومية الذي كلَّف أكثر من ١٠,٦ بلايين دينار ليبي خلال عام ٢٠١٣، وهو ما يعادل نحو ١٦ في المائة من الميزانية، يعتقد أنه غير فعال أبداً.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ألغى مصرف ليبيا المركزي الإعانات المباشرة على المواد الغذائية، الأمر الذي أدى إلى خفض الإنفاق الحكومي على الإعانات بنسبة ٢٥,٤ في المائة. ونتيجة لذلك، انخفضت القدرة الشرائية لليبيين لتزداد الأمور سوءا مع ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ ٣١,١ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ وهو معدل لم يسبق له مثيل.

الشكل ٧

**معدل نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)**

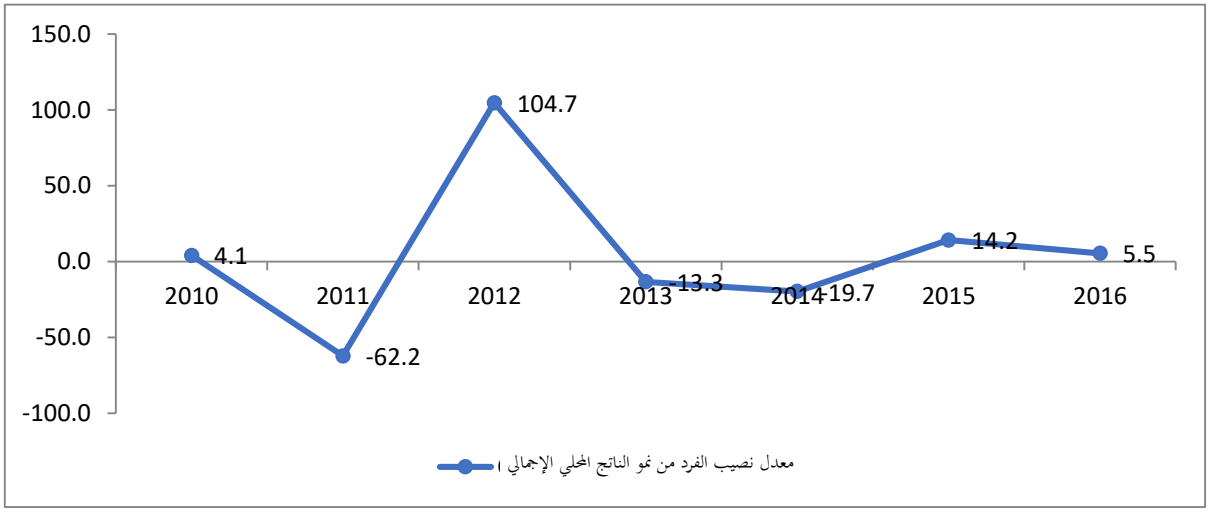


المصدر: الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، كتيب الإحصاءات العالمية لعام ٢٠١٦

وإيرادات النفط هي أمر لا غنى عنه للحفاظ على برامج شبكات الأمان في البلاد. ومن ثم، فإن حاجة ليبيا الأكثر إلحاحا هي تعزيز الإنتاجية في قطاع الهيدروكربونات، الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الليبي. وفي الوقت نفسه، إذا ما أرادت ليبيا تجاوز الأزمة الحالية، يجب عليها معالجة التحديات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك الحاجة لتنويع الاقتصاد وتوفير فرص العمل، لاسيما بالنسبة للشباب.

## ٤-٣ الصحة

كما هو مبين في الشكل ٨، فإن معدل وفيات المواليد والرضع والأطفال دون سن الخامسة، التي كانت قد تحسنت كثيرا في ليبيا في العقود السابقة، قد تدهورت منذ عام ٢٠١١ بسبب تدمير الهياكل الأساسية والافتقار إلى الكوادر الطبية المؤهلة.

ويشكل حالياً النقص في مرافق الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك العيادات المحلية ومستشفيات المحافظات تحديا خطيراً. وعلى الرغم من أنه كان هناك ١٧ طبيباً و٥٠ ممرضة (نسبة كبيرة منهم من الرعايا الأجانب) لكل ١٠ ٠٠٠ شخص في ليبيا، وما يقارب ١٥٠٠ مرفقاً طبياً في خدمة السكان الذين يبلغ عددهم نحو ٦,٣ مليون نسمة، فإن نسبة كبيرة من تلك المرافق قد أغلقت أو تعمل بقدرة منخفضة.

الشكل ٨

**معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع والأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)، ١٩٩٠ – ٢٠١٥**

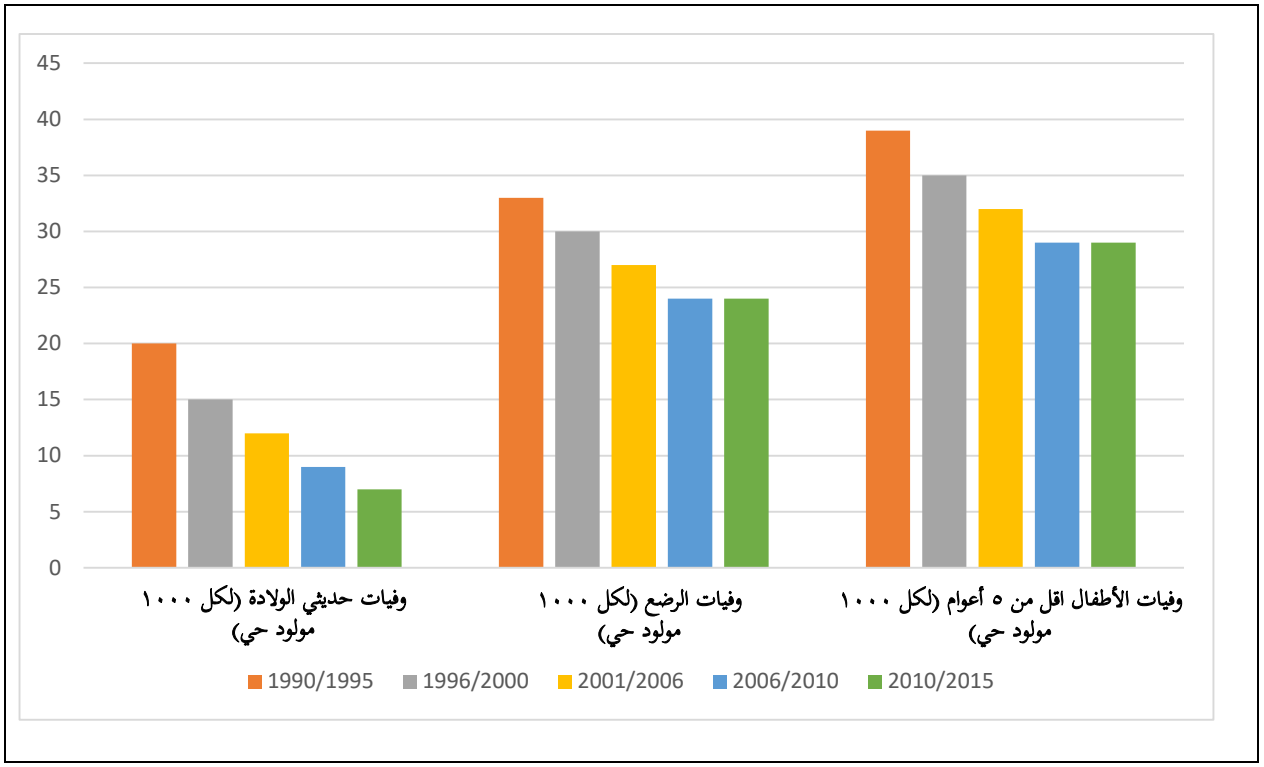


المصدر: بيانات شعبة الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية

وثمة حاجة ملحة للموارد المالية الإضافية لدعم القطاع الصحي في البلاد. ووفقا لوزارة الصحة الليبية، فإن نظام الرعاية الصحية يتعرض لضغط شديد بسبب ندرة الموارد المالية لشراء الأدوية والمعدات الطبية. ونتيجة لذلك، فُرضت رسوم على المرضى في بعض المرافق الطبية، بما في ذلك، على سبيل المثال، مركز طبرق الطبي، في حين كانت جميع المستشفيات والمراكز الطبية العامة في ليبيا تقدم علاجها للمرضى بشكل مجاني.

واستناد للتقرير الشهري الذي أصدرته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٦ عن الأزمة الإنسانية في ليبيا، فإن نظام الرعاية الصحية على وشك الانهيار وأن الحصول على خدمات الرعاية الصحية هو أحد الشواغل الرئيسية في معظم المدن الليبية، لا سيما في الجزء الشرقي من البلاد.

ولذلك، فإن قطاع الرعاية الصحية في حاجة ماسة للدعم. وفي الأجلين القصير والمتوسط، وبمجرد تحسن الظروف السياسية، فإن على ليبيا إعادة بناء هياكل الرعاية الصحية الأساسية وتعزيز قدرات العاملين في المجال الطبي. غير أن مثل هذه المبادرات في الوقت الراهن يعيقها نقص الموارد المالية ورأس المال البشري ويؤثر عليها النزاع القائم.

## ٤-٤ التعليم

كانت ليبيا في عام ٢٠٠٥ البلد الأعلى في معدلات الالتحاق بالمدارس ومحو الأمية والتعليم في شمال أفريقيا، وقد استخلص تقرير عام ٢٠٠٨ عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ليبيا أيضاً إلى أن البلد في طريقه إلى تحقيق

تلك الأهداف. ومع ذلك، فمن الممكن أن يكون استمرار النزاع قد منع ليبيا من بلوغ الأهداف بحلول الموعد النهائي وهو عام ٢٠١٥. ووفقا لأحدث البيانات المتاحة (٢٠٠٨)، فإن معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية قد قُدر بـ ٩٨,٢ في المائة، بالمقارنة بمعدل ١٠٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥، و١١٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦. وكما هو مبين في الشكل ٩، فإن معدل محو أمية البالغين في ليبيا (من سن ١٥ فما فوق) قد قُدر بحوالي ٩١ في المائة، ونسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم قد وصلت إلى ١١٤,٤ في المائة للتعليم الابتدائي و١٠٤,٣ في المائة للتعليم الثانوي و٦٠,٩ في المائة للتعليم العالي (كنسبة مئوية من السكان في سن المدرسة)[٣٢]. ومع ذلك، فقد جرى تجاهل رعاية الأطفال في المرحلة قبل المدرسية وفي مرحلة الطفولة المبكرة إلى حد كبير، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٥ فإن المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي لم يتجاوز ١٠ في المائة، وهي نسبة منخفضة نسبياً بالمقارنة مع البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشكل ٩

**معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين والشباب (بالنسبة المئوية)**

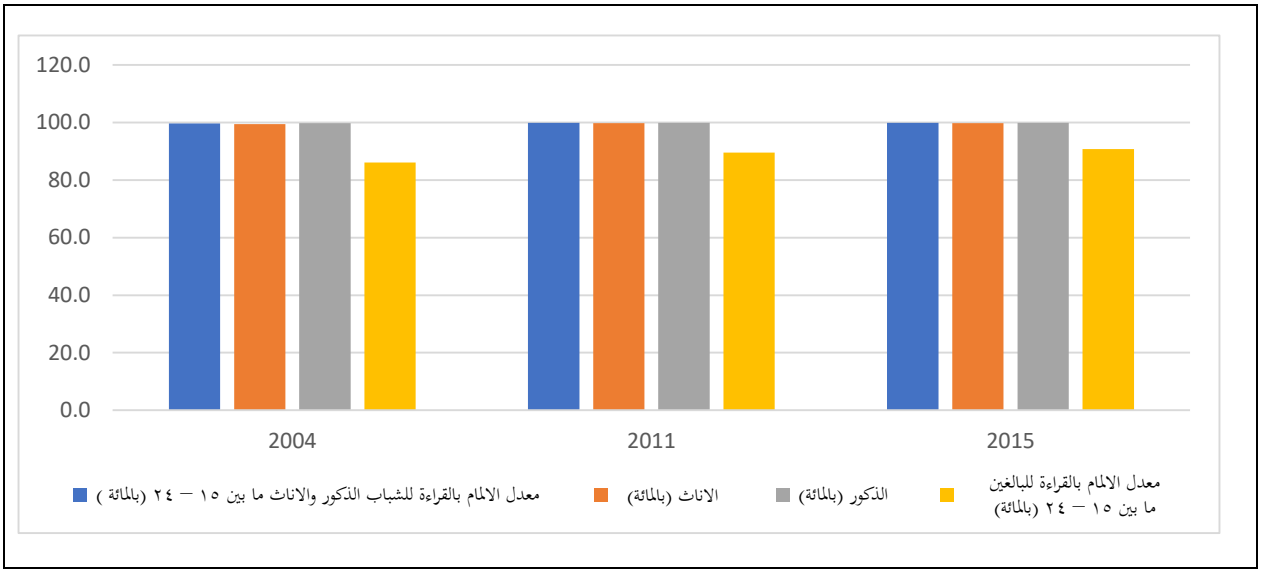


المصدر: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Adult and youth literacy report, 2013.

ووفقا لما جاء في تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦ استنادا إلى الإحصاءات التي نشرتها وزارة التعليم الليبية في تموز/يوليه ٢٠١٦ فإن ما يقارب ٢٨٠ ٠٠٠ طالب لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة بسبب إغلاق ٥٥٨ مدرسة تعرضت لأضرار جزئية أو دمرت بسبب النزاع. وفي بنغازي وبعض المدن الأخرى، حُولت المدارس إلى مراكز لإيواء الأشخاص المشردين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أعيد فتح ما يقارب ثلثي مدارس المدن البالغ عددها ٢٥٤ مدرسة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذا أمر إيجابي بالنسبة للنظام التعليمي، فإن البيئة توحي بأن التعليم المنتج غير قابل للتحقق في الوقت الحاضر.

وبالتالي فإن نوعية نظام التعليم في ليبيا قد تضررت بحيث تم التخلي جزئياً عن السنة الدراسية ٢٠١٤– ٢٠١٥. ولم تُنفذ أية إصلاحات رئيسية على النظام التعليمي للبلد ولا على المناهج الدراسية منذ اندلا ع النزاع. ووفقا لتقرير القدرة التنافسية

[٣٢] UNDP, Human Development Reports: Libya.

الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للسنة ٢٠١٤ –٢٠١٥ فإن ليبيا قد حصلت على المرتبة الأخيرة في العالم (١٤٤ من ١٤٤) من حيث جودة نظامها التعليمي.

فقد أدى استمرار النزاع إلى تعطيل السنوات الدراسية في بعض المدن، وتدمير المدارس وإلى تشريد أعداد كبيرة من السكان. وبالتالي، فإن العديد من التلاميذ قد قطع الدراسة أو غادر النظام التعليمي. ومن الآن فصاعدا، ستواجه ليبيا تحديات تتعلق بالافتقار إلى الاستراتيجيات التعليمية الطويلة الأجل في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

## ٤–٥ المساواة بين الجنسين

المساواة بين المرأة والرجل منصوص عليها في إعلان قيام سلطة الشعب الصادر عام ١٩٧٧ والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير الصادرة عام ١٩٨٨. ويضمن هذان الصكان المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في مجالات مثل واجبات الأمن القومي، والزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والحق في العمل، والضمان الاجتماعي، والاستقلال المالي. غير أن تلك الضمانات في المساواة يقوضها قانون الأسرة، الذي يحتفظ بالعديد من الأحكام التمييزية.

وصنَّف دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا ليبيا في المرتبة ٥٣ في عام ٢٠١٦ فيما يخص مجال المساواة بين الجنسين (الدرجة ٢٦,٩: وهو انخفاض بمقدار ١,٩ خلال العقد الماضي). وينظر المؤشر في ٧ مؤشرات، هي: المساواة بين الجنسين، والمشاركة السياسية للمرأة، والتوازن بين الجنسين في التعليم، والقوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة والمساواة بين الجنسين في مكان العمل.

والحصول على التعليم متوازن تماماً بين الرجال والنساء في ليبيا. ووفقا لليونسكو، فإن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة لكل من الذكور والإناث كانت أعلى من ٩٩,٩ في المائة في عام ٢٠١٣ (من سن ١٥ إلى ٢٤)، وكانت نسبتها ٥٥,٥ في المائة بالنسبة للنساء البالغات و٤١,٩ في المائة من الرجال الذين انهوا التعليم الثانوي على الأقل. ووفقا للدراسة الاستقصائية عن وضع المرأة في ليبيا التي أجرتها المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية عام ٢٠١٣، فإن عدد النساء الحاملات لشهادة جامعية أو شهادة في الدراسات العليا (٣٢ في المائة) يساوي تقريباً عدد الرجال (٣٣ في المائة).

واستنادا إلى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥، فإن دليل التنمية البشرية المراعي للتفاوتات بين الجنسين مرتفع جدا في ليبيا بالمقارنة مع البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (حيث حصلت ليبيا على ٠,٩٥٠؛ و٠,٨٦٠ للأردن؛ و٠,٨٩٤ لتونس؛ و٠,٨٤٩ لجميع الدول العربية). ومكونات المؤشر هي العمر المتوقع عند الولادة، وسنوات الدراسة المتوقعة، وسنوات الدراسة، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وعلامات دليل التنمية البشرية لكل من الرجال والنساء.

ومع ذلك، فإن حصول المرأة على الموارد الاقتصادية لا يزال محدوداً في ليبيا. حيث لا تتعدى مشاركة النساء في القوى العاملة سوى٣٠ في المائة، مقارنة بـ ٧٦,٤ في المائة بالنسبة للرجال. واستنادا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٥، فإن النساء لا تشغلن سوى ١٦ في المائة من مقاعد البرلمان الليبي.

## ٥ – التحليل المواضيعي: الحالة السياسية والأمنية والهجرة

دخلت ليبيا في عام ٢٠١١ مرحلة تاريخية جديدة بعد وضع حد لـ ٤٢ عاماً من نظام القذافي. وانشئت حكومة انتقالية قبل الانتخابات الوطنية الأولى في فترة ما بعد الثورة التي نُظمت عام ٢٠١٢. وشهدت ليبيا فترة وجيزة من الهدوء قبل أن يندلع النزاع مرة أخرى. وقد أدى النزاع الناجم عن السعي للسيطرة على الموارد النفطية في البلاد، إلى تصاعد حدة التوترات بين الحكومة والجماعات المعارضة. وفي وقت لاحق، عانى البلد من انقسامات سياسية كانت لها عواقب وخيمة على الحالة الأمنية.

وفي عام ٢٠١٤، اندلعت حرب أهلية كاملة بين كتلتين رئيسيتين متقاتلتين هما: قوات "فجر ليبيا" التي يدعمها المؤتمر الوطني العام وحركة "الكرامة" التي يدعمها مجلس النواب. ومع ذلك، فإن ليبيا كانت مجزأة بالفعل بسبب المعارك والنزاع على السلطة. وينشط في ليبيا ما يقارب ١ ٧٠٠ مجموعة مسلحة ومليشيا، أنشئ بعضها خلال انتفاضة عام ٢٠١١، بينما ظهرت مجموعات أخرى بعد ذلك.[٣٣] ويعيق هذا التجزؤ الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق وطني في الآراء أو إلى رؤية مشتركة بين الليبيين من أجل إدارة عملية انتقال السلطة أو تقاسمها بعد ذلك. وعند دراسة الحالة الراهنة في ليبيا، من المهم إذن أن نفهم أن جذور النزاع الليبي تكمن في الانقسامات السياسية في البلاد.

وثمة قضية أخرى تثير القلق هي مسألة الهجرة في ليبيا. فبالنظر للموقع الجغرافي–الاستراتيجي وانعدام الأمن، فقد أصبحت ليبيا بوابة نحو البحر الأبيض المتوسط. وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، فقد كان حوالي ٠٠٠ ٧٧٠ مهاجراً وطالباً للجواء موجودين في ليبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ [٣٤]، وهو ما يعادل ١٢ في المائة من سكان البلاد قبل اندلاع الحرب.[٣٥] وفي حين أن عدد الأشخاص الذي يعبرون البحر الأبيض المتوسط أمر موثق بشكل جيد نسبياً، فإنه لا توجد أرقام فعلية عن أعداد الأشخاص الذي سلكوا السبيل نحو الوصول إلى ليبيا. وبسبب المشاكل الأمنية وعدم وجود سلطة مركزية في ليبيا، فإن رصد الهجرة لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً.

### ٥–١ الحالة السياسية

كانت أحداث ''الربيع العربي'' هي القوة الدافعة وراء الاحتجاجات التي وقعت في ليبيا منذ شباط/فبراير ٢٠١١، وهو ما أفضى إلى الإطاحة بالحكومة السابقة وتنصيب حكومة انتقالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

وعقدت ليبيا أول انتخابات وطنية في فترة ما بعد الثورة في تموز/يوليه ٢٠١٢ حيث انتقلت السلطة رسمياً من المجلس الانتقالي الوطني إلى المؤتمر الوطني العام. وبإحراز تحالف القوى الوطنية ٨٠ في المائة من أصوات الناخبين المؤهلين في الانتخابات، فقد حصل على عدد كبير من مقاعد المؤتمر الوطني التي تتألف من ٢٠٠ مقعد. وقد رحبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

---

[٣٣] United Kingdom, Home Office, Independent Advisory Group on Country Information, Country Policy and Information Note, Libya: Security and Humanitarian Situation (January 2017); متوفر في الرابط التالي: http://www.refworld.Pdf org/pdfid/588f38994

[٣٤] مزيد من المعلومات متاح في الرابط الشبكي التالي: https://www.hrw. /libya-end-horrific-abuse-detained-migrants Org/news/2016/12/14

[٣٥] مزيد من المعلومات متاح في الرابط الشبكي التالي: https://www.brookings. /the-tragedy-of-migrants-in-libya/ Edu/blog/future-development/2017/05/15

ترحيبا حاراً بمشاركة المرأة في العملية الانتخابية. وجرت المصادقة على رئيس الوزراء الجديد ومجلس وزرائه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. غير أنه كان من الصعب تحقيق الاستقرار في مؤسسات حكم البلاد، مع التحديات المتكررة وتدخلات مختلف الفصائل الإقليمية والقبلية مما يؤكد على عمق التحديات التي يعاني منها الانتقال السياسي في البلاد الخارج لتوها من عهد طويل من القمع السياسي. وبلغت التوترات للسيطرة على موارد النفط في البلاد ذروتها في آذار/مارس ٢٠١٤ عندما أقال البرلمان رئيس الوزراء الليبي على زيدان بسبب فشل حكومته في معالجة الأزمة.

وتعيش ليبيا منذ صيف عام ٢٠١٤، مرحلة غير مسبوقة من الاضطرابات السياسية والأمنية وعدم الاستقرار. ويعود سبب ذلك إلى الخلاف على الشرعية بين المؤسستين الحاكمتين، وهما المؤتمر الوطني العام الموجود في طرابلس ومجلس النواب الموجود في طبرق. فقد أدى الفشل في التوصل إلى اتفاق بين الجانبين بشأن خطة موحدة إلى ظهور حكومتين: إحداهما يدعمها المؤتمر الوطني العام في طرابلس، والأخرى تحظى بدعم مجلس النواب في مدينة طبرق. وفي ظل ضغوط متضافرة من المجتمع الدولي وتحت رعاية الأمم المتحدة، جرى التوقيع على اتفاق لتقاسم السلطة في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بين الحكومتين المتنافستين. وينص الاتفاق السياسي الليبي على تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة لمدة عام واحد لإنهاء الأزمة السياسية. ومع ذلك، فإن ممثلي مجلس النواب لم يوافقوا على أي من مجالس الوزراء المقترحة. وتستمر المحادثات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة جديدة.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، اتفقت الحكومتان الليبيتان المتنافستان على وقف إطلاق نار مشروط على أثر محادثات في فرنسا بهدف الإعداد لانتخابات رئاسية وبرلمانية في ليبيا. ذلك أن من شأن تلك المبادرة في نهاية المطاف إرساء الأساس لمحادثات مقبلة بين الحكومتين المتنافستين ووضع أساس متين لجهود البلاد لإحلال الاستقرار السياسي. ومع ذلك، فإن الحالة السياسية الليبية معقدة بوجود العديد من الجماعات التي تقاتل للسيطرة على أجزاء مختلفة من البلاد. ولا يزال تحرك هذه الجماعات يقوض محادثات السلام وجهود التوحيد.

ومع أن الاتفاق يمثل خطوة إلى الأمام، فقد تم الاخلال باتفاقات أخرى للسلام كانت قد أُبرمت منذ عام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود موعد محدد للانتخابات الجديدة المقترحة يمكن أن يؤدي إلى التأخر في اتخاذ خطوات عملية محددة. وعلى هذا الأساس فإنه من المرجح أن تظل الحالة السياسية والأمنية في ليبيا غير مستقرة إلى أن تؤسَّس حكومة مركزية.

**الإطار ٢: موجز لتسلسل الأحداث في ليبيا**

شباط/فبراير ٢٠١١: عقب انتفاضات تونس ومصر، احتجاجات عنيفة تندلع في بنغازي، لتنتقل إلى المدن الأخرى، مما أدى إلى تصاعد الاشتباكات بين قوات الأمن والمتمردين المناهضين للقذافي.

**تموز**/يوليه ٢٠١١: فريق الاتصال الدولي المعني بليبيا يعترف رسميا بالجماعة المعارضة الرئيسية، وهي المجلس الانتقالي الوطني باعتباره الحكومة الشرعية لليبيا.

**آب**/أغسطس–أيلول/سبتمبر ٢٠١١: الاتحاد الأفريقي ينضم إلى البلدان الستين التي اعترفت بالمجلس الانتقالي الوطني باعتباره حكومة ليبيا الجديدة.

**تشرين الأول**/أكتوبر ٢٠١١: اعتقال القذافي.

**آب**/أغسطس ٢٠١٢: السلطة الانتقالية تسلم السلطة إلى المؤتمر الوطني العام، الذي انتخب في تموز/يوليه.

**آب**/أغسطس ٢٠١٣: تفرض الشركة المكلفة بحراسة المنشآت النفطية والميليشيات حصارا على محطات تصدير النفط.

**شباط**/فبراير ٢٠١٤: اندلاع الاحتجاجات رداً على رفض المؤتمر الوطني العام حل نفسه بعد انتهاء ولايته.

**آذار**/مارس ٢٠١٤: المؤتمر الوطني العام يقيل رئيس الوزراء علي زيدان بعد تجاوز ناقلة محملة بالنفط من ميناء يسيطر عليه المتمردون الحصار الذي فرضته البحرية الليبية. انتخاب أحمد معيتيق كرئيس جديد للوزراء.

**حزيران**/يونيه ٢٠١٤: رئيس الوزراء معيتيق يستقيل بعد أن اعتبرت المحكمة العليا أن تعيينه غير قانوني.

**كانون الثاني**/يناير ٢٠١٦: الأمم المتحدة تعلن حكومة مؤقتة جديدة مقرها في تونس، لكن برلمان طبرق وبرلمان طرابلس كلاهما يرفض الاعتراف بسلطة تلك الحكومة.

**آذار**/مارس ٢٠١٦: تصل حكومة ''وحدة'' جديدة إلى طرابلس.

**نيسان**/أبريل ٢٠١٦: موظفو الأمم المتحدة يعودون إلى طرابلس بعد غياب دام سنتين تقريباً.

**تموز**/يوليه ٢٠١٧: تتفق الحكومتان الليبيتان المتعارضتان على وقف مشروط لإطلاق النار على اثر محادثات جرت في فرنسا.

## ٢-٥ المسائل الأمنية

شهدت ليبيا منذ اندلاع الثورة في عام ٢٠١١ انقسامات عميقة ناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والصراع المستمر من أجل السيطرة على موارد النفط في البلاد. ففي عام ٢٠١١، اندلعت الثورة أساسا بسبب تعارض جماعتين: كانت تدعم الجماعة الأولى قواتُ القذافي وكانت الجماعة الثانية تتكون من مجموعات مسلحة تدعو إلى تغيير النظام في ليبيا. وفي نهاية عام ٢٠١١، تشتت الهياكل الرسمية للشرطة والجيش في ليبيا. وبعد انتصار القوى المعارضة، تمكن عدد كبير من الجماعات المسلحة التي أنشئت على طول الخطوط الجغرافية والقبلية من السيطرة على أجزاء كبيرة من ليبيا.

وعلى الرغم من أن البلد ظل مستقراً نسبيا في عام ٢٠١٢؛ مع انتخاب حكومة جديدة؛ إلاَّ أن بعض الحوادث المحددة محلياً، لا سيما في شرق البلاد كانت لها أثار مدمرة على السكان. ومع ذلك، فإن التوترات للسيطرة على موارد النفط قد تدنت مما أدى إلى إبرام اتفاق ينص على إعادة فتح خطوط أنابيب النفط ورفع الإنتاج. وقد أتاح هذا للبلد تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى معين من الاستقرار حتى النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

وفي أواخر عام ٢٠١٣، تدهورت الحالة الأمنية في ليبيا مرة أخرى بسبب النزاعات للسيطرة على الموارد الهيدروكربونية. وقد بدأ ذلك من خلال المواجهة بين الحكومة القائمة والجماعات المسلحة التي تسعى للسيطرة على إنتاج النفط وصادراته. وبلغ التوتر مستويات خطيرة في عام ٢٠١٤ عندما استولت الجماعات المسلحة على ثلاثة موانئ في الشرق الليبي وأصبحت تصدِّر النفط من ميناء السدرة. وأدت هذه الحادثة إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى الإطاحة برئيس الوزراء.

في أعقاب الإطاحة برئيس الوزراء، غرقت ليبيا في حرب أهلية أدت إلى مزيد من زعزعة استقرار الحالة الأمنية. وعلاوة على ذلك، فإن حدة النزاع فيما بين الفصائل المتناحرة التي تسعى للسيطرة على الأراضي وعلى موارد النفط قد تسببت في المزيد من التوترات على الصعيد السياسي. ولا تزال الانقسامات السياسية في ليبيا عميقة حتى الآن، مما يجعل من الصعب إيجاد حلول للمسائل الأمنية في البلاد.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن القدرة المحدودة للحكومة الليبية في السيطرة على البلاد قد نجمت عنها تحديات أمنية خطيرة على منطقتي شمال أفريقيا والساحل. ونتيجة لذلك، فقد صارت المنطقة برمتها عرضة للتطرف العابر للحدود، وهناك حاجة ملحة لتوثيق التعاون السياسي والأمني بين البلدان الأفريقية والجهات المعنية الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

واشتدت أعمال العنف منذ أواخر عام ٢٠١٣ حيث بلغ عدد حوادث العنف ذروته في عام ٢٠١٤ بسبب تزايد التوترات بين الميليشيات الإقليمية والحكومة الليبية. وأدت جهود الحكومة لاستعادة الاستقرار والأمن إلى تحويل اهتمامها عن الإصلاحات الدستورية والاجتماعية التي تمس الحاجة إليها.

وإلى حين التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع دستور جديد وإنشاء مؤسسات مستقرة للدولة، فإن الميليشيات والفصائل المسلحة ستستمر في تقويض الأمن. ذلك أن استقرار البيئة الأمنية أمر أساسي لكي تتمكن ليبيا من انجاح عملية الانتقال السياسي والاقتصادي. وعلى الرغم من هذه التحديات الهائلة، فإن ليبيا لا تزال تحرز تقدما تدريجيا وفقا لخريطة الطريق الانتقالية؛ ومع ذلك، فإن الانتقال الكامل نحو الاستقرار السياسي من المتوقع أن يكون عملية طويلة ومتقلبة.

### ٥-٣ الهجرة

بالإضافة إلى المسائل السياسية والأمنية، أصبحت ليبيا تحتل العناوين الرئيسية أيضاً فيما يتعلق بقضايا الهجرة. فبالنظر إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وعلى الرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار، فإن البلد لا يزال يجتذب العديد من المهاجرين. ولايزال البلد يخضع للعنف الخطير حيث تضررت العديد من المناطق من النزاعات المسلحة المتعددة.

وأدى عدم الاستقرار والعنف اللذان يؤثران سلبا على ليبيا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى التشريد الداخلي الواسع النطاق لليبيين. وفي الواقع، حددت المنظمة الدولية للهجرة حوالي ٣٧٢ ٣٤٨ نسمة من المشردين داخليا في البلاد.[٣٦]

وتمثل ليبيا كذلك تحديا لصانعي السياسات بسبب تدفقات الهجرة التي تستمر في المرور عبر أراضيها. وفي الواقع، فإن جذور موجهات الهجرة نحو ليبيا ليس لها مصدر واحد؛ فالمهاجرون يفرون بأعداد كبيرة مما لا يقل عن عشرة بلدان مختلفة. وقفز عدد المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط بأكثر من أربعة أضعاف منذ عام ٢٠١٣. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أن ما يقرب من ٠٠٠ ١٨٢ مهاجر قادمين من ليبيا قد وصلوا إلى إيطاليا منذ بداية عام ٢٠١٦، مما أدى إلى تفاقم أزمة اللاجئين الهائلة القادمة من سورية والأجزاء الأخرى في الشرق الأوسط.

---

[٣٦] International Organization for Migration ، .Displacement Tracking Matrix data متاح في الرابط الشبكي التالي:
http://www.globaldtm.info/libya

واستنادا للتقديرات المقدمة من السفارات، يبلغ تعداد إجمالي الأشخاص المهاجرين الموجودين في ليبيا ما بين ٧٠٠٠٠٠ ومليون شخص، معظمهم قد بدأ رحلته من بنغلاديش، ومصر، ومالي، والنيجر، ونيجيريا والسودان وسوريا.[٣٧] ويعاني المهاجرون حاليا من انعدام الأمن بشكل كبير في ليبيا، بما في ذلك تعرضهم للاعتقال التعسفي من جانب الجهات من غير الدولة والاحتجاز لفترات غير محددة من الزمن، والسخرة، والمضايقة والاستغلال بأنواعه.

وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦، وصل ٣٢٧ ٢٧٨ مهاجر إلى أوروبا عن طريق البحر. وخلال نفس الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد القتلى أو المفقودين المسجلين ١٦٨ ٣ شخص. ومن الأشخاص الذين أكملوا الرحلة بنجاح هناك ٤٦١ ١٠٦ مهاجر قد وصلوا إلى إيطاليا حتى ٢٨ آب/أغسطس، وسجلت ٧٢٦ ٢ حالة وفاة على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط.[٣٨]

وتشكل أزمة الهجرة معضلة بالنسبة لصانعي السياسات داخل ليبيا وخارجها. فعلى الرغم من أن ليبيا قد أعربت عن استعدادها للعمل مع الجهات الفاعلة الدولية على إدارة الديناميات المعقدة للهجرة، فإن التحدي الذي تشكله الهجرة لا يمكن معالجته بالكامل إلا بعد استقرار الحالة السياسية في ليبيا ووُجدت حلول للمسائل الأمنية الرئيسية.

## ٥-٤ ملاحظات ختامية

كان لأحداث الربيع العربي، إلى جانب التحديات الاجتماعية-الاقتصادية المتزايدة، أثر مدمر على المشهد السياسي في ليبيا. ومنذ عام ٢٠١١، عانى البلد من فترة طويلة من النزاع على السلطة أدى إلى إنشاء ثلاث حكومات وانتشار الجماعات المسلحة. وتخللت فترات الاستقرار النسبي فترات أخرى من العنف الشديد.

واستمرت الانقسامات عميقة بين الأطراف خلال عام ٢٠١٧ على الرغم من تنامي التوافق في الآراء بشأن الحاجة لتعديل بعض أحكام الاتفاق السياسي الليبي. وفي تموز/يوليه، اتفقت الحكومتان المتنافستان على وقف مشروط لإطلاق النار بهدف تسهيل الجهود المبذولة للتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وعلى الرغم من عدم تحديد موعد ثابت، فقد عقد السياسيون الليبيون مع الأمم المتحدة والدول الأوروبية الأعضاء محادثات للتحضير لانتخابات عام ٢٠١٨. ويمكن أن تكون هذه العملية صعبة وطويلة.

فالحالة الأمنية لا تزال متقلبة. وبالرغم من الجهود المبذولة لتنفيذ الترتيبات الأمنية، فإن المجلس الرئاسي لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على الدعم الذي تقدمه الميليشيات المسلحة. وقد قوضت النزاعات على السلطة السياسية وللسيطرة على موارد النفط الجهود الرامية إلى وضع استراتيجيات واضحة لإيجاد حل للحالة الأمنية على المديين القصير والمتوسط.

أما وضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا فإنه يحظى بأهمية بالغة، حيث وصفته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وكذلك ومكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بأنه ''أزمة حقوق إنسان''. فإنه لا يزال يحظى بأهمية بالغة. وإذا ما حصلت ليبيا على دعم الجهات الفاعلة الدولية، فإن بإمكانها السيطرة على تدفقات الهجرة نحو البلاد

---

[٣٧] International Organization for Migration ، Displacement Tracking Matrix data.

[٣٨] International Organization for Migration ، Displacement Tracking Matrix data.

على نحو فعال والحافظ على الأمن عندما يتم تشكيل حكومة وطنية موحدة. إلا أنه في الوقت الراهن، لا تُبذل إلا محاولات محدودة لمعالجة مسائل الهجرة في ليبيا.

وباختصار، فإن الحاجة الأكثر الحاحاً لليبيا هي تفعيل الاتفاق على توحيد الجماعات المعارضة وتعزيز المؤسسات السياسية والاقتصادية. وكخطوة أولى، يمكن بذل الجهود لإضفاء الطابع المركزي على عملية صنع القرار. غير أن هذه الجهود لا يمكن أن تحظى بالنجاح إلا في الأجل المتوسط إلى الطويل. وبناء على ذلك، ينبغي أن تعالج المسائل الأمنية على نحو تدريجي. وبالإضافة إلى ذلك، إذا ما أرادت ليبيا تجاوز الأزمة الحالية، فإنه ينبغي عليها معالجة مشاكلها الاقتصادية باتخاذ الخطوات اللازمة لتنويع اقتصادها.

# المراجع


African Economic Outlook, Libya Country Note, (2016); *African Development Bank (AfDB)*

African Economic Outlook, Libya Country Note (2016?); *African Development Bank (AfDB)*

African Development Bank et al., African Economic Outlook (2015), AfDB in collaboration with OECD, AUC and UNDP, Abidjan, Cote d'Ivoire, (2015).

African Development Bank et al., African Economic Outlook (2016): Regional development and spatial inclusion, AfDB in collaboration with OECD and UNDP, Abidjan, Cote d'Ivoire, (2016).

African Development Bank et al., African Economic Outlook (2017), AfDB in collaboration with OECD, AUC and UNDP, Abidjan, Cote d'Ivoire, (2017).

United Nations Economic Commission for Africa (ECA), Approaches to evaluating forecast performance: technical review - August 2015.

United Nations Economic Commission for Africa (ECA), Economic Report on Africa: Urbanization and Industrialization for Africa's Transformation, 2017. Available on: https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/ERA/ERA2017/era-2017_en_fin_jun2017.pdf

World Bank Group (2015) Labor Market Dynamics in Libya: Reintegration for Recovery, Washington, United States, (2015)

UNHCR et al. (2017) Mixed Migration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges

UNDP (2015), *Human development report*

United Nations population data (2015), available from http://unstats.un.org/

World Bank (2017), Doing Business 2016, Libya, World Bank Group

WHO, World Health Statistics (2013)

Quarterly Economic Bulletin (2015) 1st quarter, Central Bank of Libya: https://cbl.gov.ly/en/

Quarterly Economic Bulletin (2016), 4th quarter 2016, Central Bank of Libya: https://cbl.gov.ly/en/

Quarterly Economic Bulletin (2017) 2nd quarter 2017, Central Bank of Libya: https://cbl.gov.ly/en/

United Nations data, United Nations Statistics Division, available on: http://data.un.org/Data.aspx?q=rate&d=SDGs&f=series%3ASL_TLF_UEM

Libya Beyond the Revolution: Challenges and Opportunities, International Monetary Fund (IMF), available on: https://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2012/1201mcd.pdf

Libya's oil production, Bloomberg, available on: https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-01-24/libya-s-noc-says-oil-output-is-at-three-year-high-and-rising

Libya's oil production, Bloomberg, available on: https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-01-24/libya-s-noc-says-oil-output-is-at-three-year-high-and-rising

World Economic Outlook: Libya (2017); World Bank Group; available on: http://pubdocs.worldbank.org/en/992911492266521026/Libya-MEM2017-ENG.pdf

http://amereller.com/wp-content/uploads/2016/10/Libya-Law-No1.pdf

www.moibrahimfoundation.org

http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/LBY#

http://www.refworld.org/pdfid/588f38994.pdf

http://www.altaiconsulting.com/wp-content/uploads/2017/07/LIB-HCR-MAS-Final-Report.pdf

https://www.iom.int/countries/libya

https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2018/1/11/what-does-2018-hold-for-libya